وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل الاقتصادي والاستشراف

بعنوان:

سياسة الدعم الحكومي وانعكاساتها على القدرة الشرائية للأفراد بالجزائر في الفترة 2010-2020

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:
دندن فوزية أ.د. قدال زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ مقراد عبد الله	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د/ قدال زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
د/ دندن فتحي حسن	أستاذ باحث	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

اهداء

اهدي هذا الانجاز الى الوالديين الكرمين العزيزين الام والأب والذين سهرا طيلة حياتي على تربيتي وتقديم العناية لي وتعليمي كما لهما الفضل الأول بعد الله تعالى في نجاحات.

.

شكر وتقدير

نشكر ونحمد الله تعالى الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأمدني بالصبر لتذلل الصعوبات أمامي وأعانني كل العون على إنجاز هذه المذكرة.

ملخص:

تستهدف الورقة البحثية الى تحديد انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على القدرة الشرائية للأفراد خلال الفترة 2010-2020، ولبلوغ ذلك تم تسليط الضوء على الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي من مختلف جوانبه، من خلال تقديم عدة مفاهيم حول الدعم وأنواعه، كما تطرقنا أيضا أهداف المرجو من الدعم الحكومي وأثاره والى دوره في زيادة القدرة الشرائية..

وكانت النتائج التي توصلنا إليها بأن سياسة الدعم الحكومي بالجزائر لعبت دور مهم في تحسين القدرة الشرائية بطريقة مباشرة من خلال سعي الى تحقيق استقرار الأسعار المواد الأساسية والطاقوية ومنح تحويلات نقدية مباشرة للفئات المتقاعدين والمعاقين والمعوزين والمسنين من جهة، ومن جهة أخرى تحسين القدرة الشرائية بطريقة غير مباشرة عبر تقليل من تكاليف وإنفاق الأفراد للخدمات الاجتماعية كالسكن والتعليم والصحة. اما انعكاساتها على القدرة الشرائية فاستطاعت سياسة الدعم الأسعار من تحقيق استقرار في مؤشر أسعار استهلاك وزيادة قدراتهم الاستهلاكية بنسبة تراوحت بين بين 16.58% و30.93%، وتزايد استهلاك الحقيقي الفردي في السنة بنسبة 12%، وتراجعت نسبة انتشار نقص التغذية من 4.3% الى اقل 2.5% من اجمالي عدد السكان.

كلمات مفتاحية: دعم حكومي، تحويلات اجتماعية، دعم أسعار، قدرة شرائية، استقرار أسعار.

Abstract:

The research paper aims to determine the implications of the government support policy on the purchasing power of individuals during the period 2010-2020, and to achieve this, the theoretical framework of the government support policy in its various aspects was highlighted, by presenting several concepts about support and its types, and we also touched on the desired objectives of Government support and its effects and its role in increasing purchasing power.

Our findings were that the government support policy in Algeria played an important role in improving purchasing power directly by striving to achieve price stability for basic and energy materials and granting direct cash transfers to the retired, disabled, needy and elderly groups on the one hand, and on the other hand improving purchasing power indirectly. By reducing the costs and spending of individuals for social services such as housing, education and health. As for its repercussions on the purchasing power, the price support policy was able to achieve stability in the consumption price index and increase their consumption capacities by a rate ranging between 16.58% and 30.93%, and the real per capita consumption increased per year by 12%, and the prevalence of undernourishment decreased from 4.3% to less than 2.5% of the total population..

Keywords: government subsidy, social transfers, price subsidy, purchasing power, price stability.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
المقدمة العامة	أ-خ
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي	1-28
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم الدعم الحكومي	2
المطلب الأول: مفهوم الدعم من وجهة نظر الاقتصاديين	2
المطلب الثاني: ماهية الدعم في النظرية الاقتصادية.	3
المطلب الثالث: تعريف الدعم حسب المنظمات الدولية	4
المبحث الثاني: أنواع الدعم	6
المطلب الأول: أنواع الدعم من حيث أثره على الميزانية العامة	7
المطلب الثاني: أنواع الدعم من حيث الهدف من تقديمه	10
المطلب الثالث: أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين	11
المبحث الثالث: الدعم الحكومي أهدافه الاقتصادية والاجتماعية واثاره على بعض متغيرات الاقتصادية	13
المطلب الأول: الاهداف الاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي	13
المطلب الثاني: الاهداف الاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي	16
المطلب الثالث: أثار سياسة الدعم الحكومي على بعض متغيرات الاقتصادية	17
المبحث الرابع: دور سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية	20
المطلب الأول: الإطار النظري للقدرة الشرائية	20
المطلب الثاني: دور سياسة دعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية	24
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على القدرة الشرائية في الفترة 2010-2020	29-56
تمهيد	30
المبحث الأول: اشكال وتطور سياسة الدعم الحكومي بالجزائر	30
المطلب الأول: الدعم الصريح	31
المطلب الثاني: الدعم الضمني	35
المبحث الثاني: مجهودات سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية خلال الفترة	38

.2020-2010	
المطلب الأول: مجهودات سياسة الدعم الحكومي في زيادة قدرة الشرائية للأفراد بطريقة مباشرة في الفترة 2010-2020	38
المطلب الثاني: مجهودات سياسة الدعم الحكومي في زيادة قدرة الشرائية للأفراد بطريقة غير مباشرة في الفترة 2010-2020.	46
المبحث الثالث: انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على القدرة الشرائية بالجزائر في الفترة 2010-2020	53
المطلب الأول: دور سياسة دعم الحكومي في استقرار الأسعار في الفترة 2011-2020	53
المطلب الثاني: دور سياسة دعم الحكومي في زيادة الاستهلاك في الفترة 2010-2020	54
المطلب الثالث: دور سياسة الدعم الحكومي في انخفاض ظاهرة نقص التغذية في الفترة 2010-2020	55
خلاصة الفصل	56
الخاتمة العامة	59-57
قائمة المراجع	64-60

قائمة الجداول

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
(01	تطور التحويلات الاجتماعية في الفترة 2010-2020	31
(02)	تطور مخصصات الدعم الضمني في الفترة الممتدة بين 2012-2015	36
(03)	تطور قيمة سياسات الدعم الحكومي التي تساهم بطريقة مباشرة في زيادة القدرة الشرائية في الفترة 2010-2020	39
(04)	تطور قيمة سياسات الدعم الحكومي التي تساهم بطريقة مباشرة في زيادة القدرة الشرائية في الفترة 2010-2020	47
(05)	أثر سياسة دعم الاسعار على مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة 2011-2020	53
(06)	تطور الاستهلاك النهائي النقدي والحقيقي للأسر واستهلاك النهائي الحقيقي للفرد في الفترة 2000-2020 الوحدة: مليون دج	54
(07)	تطور نسبة انتشار ظاهرة نقص التغذية في الجزائر في الفترة 2010-2020	56

قائمة الاشكال

رقم الجدول	قائمة الاشكال	الصفحة
(01)	أثر الدعم على توازن السوق	27
(02)	اشكال الدعم الحكومي بالجزائر	30

مقدمة عامة

مقدمة:

يتم اعتماد سياسة الدعم الحكومي في معظم الدول العالم وتختلف درجة تطبيقها من دولة لأخرى وفقا لفلسفة نظامها الاقتصادي، فسياسة الدعم الحكومي تشمل بالدرجة الأولى الانفاق في مجال الاجتماعي والاقتصادي من اجل الرفع من مستوى المعيشي للأفراد وتيرة التقدم في الدول، فتهدف الدولة من خلال زيادة مخصصات الدعم الحكومي هي توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة عبر تقديم دعم نقدي او عيني او تنازل عن جزء من إيراداتها وغيرها من الأدوات التي تهدف الى تحسين الوضع القائم والتخفيف من حدة العناء الاقتصادي للأفراد.

سعت الحكومة الجزائرية منذ استقلالها على انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية للخروج من مستنقع الفقر وانتشار المجاعة وكذا نقص التغذية وسوء التعليم الذي خلفهم الاستعمار الفرنسي. وعمات على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد وتحسين المستوى المعيشي

انتهج اقتصاد الجزائر لسياسة الإصلاح الاقتصادي الجزائري والذي آل إلى تصفيت نحو 520 الف اجير خلال الفترة الممتدة من 1994-1998 نتيجة لحل المنظمات الاقتصادية وانتكاس القدرة الشرائية و ارتفاع الأسعار لأكثر من ثلاث مرات في الفترة 1989-1998 وتثبيت مداخيل العمال، و ان الزيادة في الأسعار قد يسبب خطورة على مستوى الاسرة لان مجمل نفقاتها يكون لتلبية حاجاتها غذائية واي ارتفاع للسلع الغذائية سيصيب الاسر الفقيرة اولا، حيث قلصت حوالي 56% من الاسر استهلاكها لبعض المواد الغذائية مثل اللحم والزيت والفواكه منذ تنفيذ تلك برامج الإصلاحات انخفضت القدرة الشرائية ما بين نسبة 42% و27%، وكنتيجة لذلك راجت ظاهرة الحرمان و الفقر في الجزائر حيث بلغ عدد الأسر الفقيرة سنة 1999 حولي 1.9 مليون عائلة مقارنة ب 800 الف اسرة في سنة 1989 وارتفعت نسبة التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع ونزلت الفئة الوسطى نحو الطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل حيث بلغ المعدل الجيني35.88 في سنة 1995، وانتشار ظاهرة نقص التغذية.

ولخطورة الوضع الزم على الدولة بذل جهد كبير لحماية الفقراء وتقليل من عبئ محدودي الدخل وذلك بمساعدتهم بتوفير السلع والخدمات الضرورية بأسعار ملائمة وتحسين مستوى الحياة عبر رفع في قدرات الشرائية للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم، وفي ظل ارتفاع أسعار البترول وارتفاع إيرادات الدولة تمكنت الحكومة الجزائرية التخلص من هذه الضيقة المالية. واعتمدت الحكومة على سياسة الدعم الحكومي التي تستهدف رفع في القدرة الشرائية

وفي هذا النطاق خصصت الدولة أموال طائلة للدعم الحكومي والتي قدرت في سنة 2013 ب 4800 مليار دج ما يعادل 60.5 مليار دولار والذي يمثل 29% من الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في انها مرتبط ارتباط مباشر بالحياة الافراد ومستوى معيشتهم خاصة الفئات الفقراء وتلبية حاجاتهم الأساسية من سلع وخدمات مختلفة، وتوفير الحماية الاجتماعية لأصحاب الدخول المنخفضة ومدى انعكاسات سياسة الدعم في زيادة دخولهم وتحسين قدرتهم الشرائية.

أ- إشكالية البحث:

إن الدور الذي تلعبه سياسة الدعم الحكومي مهمة جدا خاصة في الدول النفطية حيث تعتبر من أنجع الأساليب لتوزيع الثروة النفطية بالشكل الذي زيادة القدرة الشرائية والرفاهية الافراد. ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما انعكاسات سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية للأفراد بالجزائر في الفترة 2010-2020؟

وتتفرع الإشكالية إلى سؤالين فرعيين وهما كالتالي:

- ✓ ما هي جهود سياسة الدعم الحكومي بالجزائر في الرفع من القدرة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؟
- ✓ ماهي انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على استقرار الأسعار والاستهلاك الحقيقي السنوي للفرد وانتشار ظاهرة نقص التغذية؟

ب- فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- ✓ سياسة الدعم الحكومي تعمل على زيادة القدرة الشرائية للأفراد بالجزائر من خلال تحقيق استقرار الأسعار المواد الأساسية والطاقوية ومنح تحويلات نقدية مباشرة للأفراد والتقليل من تكاليف وإنفاق الأفراد للخدمات الاجتماعية كالسكن والتعليم والصحة.
- ✓ سياسة دعم الحكومي بالجزائر تستطيع تحقيق استقرار في مؤشر أسعار استهلاك، والرفع من استهلاك الحقيقي الفردي السنوي، وتراجع نسبة انتشار نقص التغذية.

ت- أهداف البحث:

يظهر الهدف من الدراسة عبر اظهار مجهودات سياسة الدعم الحكومي في تحسين مستوى المعيشي للأفراد مؤشرات ارتفاع القدرة الشرائية خاصة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل على غرار مؤشر أسعار الاستهلاك ومؤشر الاستهلاك الحقيقي الفردي السنوي، ومؤشر انتشار ظاهرة نقص التغذية.

ث- دراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دندن فتحي حسن، **سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، سنة الجامعية 2022-2023

كانت تستهدف الاطروحة في تحديد أثر سياسات الدعم الحكومي على الاقتصاد الجزائري. ولبلوغ ذلك تم التسليط على دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحسين مؤشرات اجتماعية واقتصادية، وكذا تحليل كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى تحديد أثر سياسات الدعم الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري.

وفي الأخير خلصت الدراسة الى ان سياسة الدعم الحكومي قد ساهمت في تحسين القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وكذا السكن والحماية الاجتماعية والمرافق العمومية، وكان لها انقلابات سلبية على بعض مقاييس الاقتصادية التي تسببت في عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة. وخسارة ادخار الحكومي وانحدار كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة نقصان كفاءتها الاستهلاكية والإنتاجية والسعرية والتخصيصية بالإضافة ايضا الى عدم تحقيقها للعدالة الاجتماعية. وكانت للسياسات الدعم الحكومي أثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري المتمثل في دعم التعليم، الصحة والسكن وأيضا دعم فئات المحتاجة، و أثر سلبي فيما يخص دعم مواد الضرورية ودعم الحصول على المياه والكهرباء والغاز

الدراسة الثانية: العوفي حكيمة، **السياسات الاجتماعية الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**، أطروحة الدكتوراه، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2016/2015

تم ابراز في هذه الدراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية والنمو الاقتصادي والدعم الاجتماعي عن طريق دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL وانتهت على ان الإنفاق في الدعم الاجتماعي "الدعم في المجال الاجتماعي كالصحة والتعليم والسكن والمعاشات...الخ" يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل ب 0.66 % و0.38 % 0.69% على التوالي إلا انه اعترفت بان الدعم

الاجتماعي يكون محصور في القطاعات التي تحرك النمو مثل التشغيل والتدريب واستثمار في مجال التعليم.

الدراسة الثالثة: حنصال ابو بكر، **سياسة دعم الأسعار: أسبابها، أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، السنة الجامعية 2019-2020

استهدفت هذه الدراسة في إبراز أثار وانعكاسات سياسة دعم الأسعار المطبقة حاليا في الجزائر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. من خلال دراسة ميدانية التي قام بها الباحث على فئة من العائلات الجزائرية تتكون من 495 عائلة وكذلك ارتكز على العديد من تقارير القواعد الدولية والوطنية التي أعانته على تأكيد أو نفي الفرضيات.

توصلت هذه الدراسة الى أن سياسة دعم الأسعار لا تتجاوب بصفتها الراهنة بشكل مفرط لمعايير العدالة الاجتماعية، وأكد الباحث أن لها صلاحيات سلبية كبيرة من أهمها الميل للأغنياء بدل الفقراء. خصوصا دعم أسعار المنتجات طاقوية. وتسببها ايضا في ضياع عديد من الفرص البديلة على البلد والتي كان من الممكن استثمارها لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي به، وأصر الباحث على واجب الحكومة في البحث على آليات وسبل ممكنة التطبيق وأكثر ملائمة تتوافق مع تحقق شروط العدالة الاجتماعية بين أفراد مجتمع، والرفع من الكفاءة الاقتصادية لهذه السياسة.

الدراسة الرابعة: لعيسوف سمير، **سياسة دعم الطاقة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه طور الثالث، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2020-2021

استهدف في هذه الدراسة في تقدير سياسة دعم الطاقة في الجزائر وكانت خلاصة في ابراز النتائج التي تتمثل في أن السياسة تسببت بعدة مخاطر اقتصادية مثل إرهاق كاهل الميزانية العامة، وتشجيعها لأنشطة التهريب على مستوى الضواح الحدودية وغيابها للخيرة التخصيصية بين القطاعات، ، ولا تخضع للعدالة الاجتماعية، وباستعمال نموذج "بانل" توصلت الدراسة الى وجود اثر سلبي معنوي لسياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي، وأكدت الدراسة على ضرورة معالجة الدعم وإصلاحه.

الدراسة الخامسة: سي محمد كمال، **تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 15، العدد الثاني، ديسمبر 2019.

الهدف من هذه الدراسة تقدير وتحليل أثر الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا باستعمال الدالة النيوكلاسية خلال المدة الزمنية الممتدة من 1994 إلى 2016 وعن طريق ا تخاذ نموذج العزوم المعممة GMM

ونتج عن هذه الدراسة ان زيادة ب 1% في الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية ينتج عنه زيادة قدرها 0.2% في النمو الاقتصادي وختمت إلى أن الدعم الحكومي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية.

ج- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض أهم مفاهيم الدعم الحكومي، واستعملنا المنهج التحليلي من خلال إسقاط الدراسة النظرية على دور سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية للأفراد.

ح- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكنية في تحديد انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على القدرة الشرائية للأفراد بالجزائر

اما فيما يخص الحدود الزمنية فكانت خلال الفترة الزمنية 2010-2020

خ- تقديم الخطة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة ومن اجل الإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم هذا العمل الى فصلين تشمل الفصل النظري والفصل التطبيقي.

فالفصل الأول كان حول الجانب النظري لسياسة الدعم الحكومي والقدرة الشرائية حيث تطرق المبحث الأول الى عرض مفاهيم النظرية والعملية لسياسة الدعم الحكومي، والمبحث الثاني تناول انواع سياسة الدعم الحكومي المبحث الثالث فكان حول أهداف الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي اما المبحث الرابع فكان حول دور سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية.

ويتطرق الفصل الثاني الى الجانب التطبيقي للدراسة الجانب التحليلي لانعكاسات سياسة الدعم الحكومي على القدرة الشرائية في الفترة 2010-2020، وانقسم الى ثلاث مباحث، حيث سيسرد المبحث الأول أشكال سياسات الدعم الحكومي في الجزائر وتقييم تطوره، أما المبحث الثاني فسيعرض مجهودات

سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية خلال الفترة 2010-2020 حيث تم عرض مساهمة سياسة الدعم الحكومي في تحسين القدرة الشرائية للأفراد سواء كانت بطريقة مباشرة وغير مباشرة. اما المبحث الثالث فسيكون حول دور سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية بالجزائر في الفترة 2010-2020،

الفصل الأول

تمهيد:

تلعب الحكومة دورا محوريا في حياة الشعوب، بحيث تقوم بحل المشكلات الاقتصادية القائمة بالمجتمع من خلال التدخل في الحياة الاقتصادية عن طريق عدة أدوات من أبرزها سياسة الدعم الحكومي، كما يعتبر تحسين الاداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت .وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الدعم الحكومي انواعه أهدافه واثاره.

المبحث الأول: مفهوم الدعم الحكومي

لقد اختلف المفكرون في تقديم مفهوم شامل وموحد للدعم الحكومي، ولذا سنتطرق الى اهم التعاريف من وجهة الاقتصاديين والنظرية الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الدولية لسياسة الدعم الحكومي.

المطلب الاول: مفهوم الدعم من وجهة نظر الاقتصاديين

عرفه CARL SHOUP على انه "أسلوب تنتهجه الحكومة وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة أو للشركة في القطاع الخاص من المجتمع، تمكن هذه أو تلك من بيع أو شراء السلع أو الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الائتمان بهدف التيسير بالزيادة أو التخفيض، شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة أو ذلك العامل المعين من عوامل الإنتاج بسعر اقل من سعرها لو تم الحصول عليها بدون دعم في السوق الحر"[1]. ومن التعريف نجد أن الدعم الحكومي هو مسؤولية الدولة اتجاه الأسرة أو المؤسسات، وهو عبارة عن أداة في يد الدولة لتوفير القدرة المالية سواء للقطاع الخاص أو المواطنون، وهذا للحصول على زيادة القدرات الإنتاجية بالنسبة للشركات والتمكن من الحصول على السلع والخدمات للأسر.[2]

اما الآخرون فقد عرفو الدعم على انه " مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو هيئة عامة تتحقق عن طريقها منفعة لمن يتحصل عليها، وتأخذ تلك المساهمة أشكال عدة منها شكل تحويل فعلي أو شكل تحويل محتمل للأموال، كما في حالة تقديم ضمان للقروض، أو شكل تنازل عن جزء من إيرادات الحكومة كما في الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو الشكل المعتاد ودعم الأسعار والدخول." من هذا

[1] حسين صيام، **سياسة دعم الأسعار دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص على التجربة المصرية**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة لقاهرة، 1983، ص11

[2] دندن فتحي حسن، **سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2022-2023، ص

المفهوم يمكن أن نستخلص على أن الدعم الحكومي يكون على عاتق الدولة، وذات منفعة للأفراد وتقدم في عدة اشكال، إما تنازلا أو صرف جزء من مداخيل الدولة لصالح الأفراد المراد استفادتهم من المنفعة.[1]

والبعض الأخر عرف الدعم بأنه "عبارة عن تكلفة الحصول على السلع والخدمات التي تتحملها الدولة نيابة عن المواطنين فوق ما يدفعه من سعر. أي هو الفرق بين ما يدفعه المواطنين من السعر للحصول على السلع والخدمات المختلفة، وبين تكلفة تدبير هذه السلع والخدمات".[2]

المطلب الثاني: ماهية الدعم في النظرية الاقتصادية:

1 الدعم كأداة توزيعية للدخل القومي:

اعتبر فريدريك ريوس FREDRIK REUSSE الدعم الحكومي على انه: «أموال مدفوعة أو إيراد متنازل عنه بدون **أي مقابل أو بدون مقابل** ما يعادل ما تم تحويله، وذلك بغرض نقل مزايا محددة تعتبر ذات صفة تمييزية" ما يعاب على هذا التعريف انه حصر الدعم كأداة لإعادة توزيع الدخل، ولم يأخذ بعين الاعتبار الأدوار الاخرى لسياسة الدعم الحكومي.[3]

2 الدعم كضريبة سالبة:

لقد اعتبر كينيث بولدينج (kenneth boulding) الدعم على انه ضريبة سالبة، حيث تمثل عكس اجراء فرض الضريبة، وهذا يعني أن الدولة تقوم بإضافة مقدر او نسبة معينة من السعر للمنتج عكس الضريبة التي تأخذ مقدار او نسبة معينة من السعر المدفوع من قبل المستهلك، بحيث يكون سعر السلعة الذي يستلمه المنتج أكثر من سعر السلعة الذي يدفعه المستهلك، والفرق بينهما يمثل قيمة الدعم. وتستند فلسفة الدعم كضريبة سالبة على انه في حالة إلغاء الدعم ينتج عن اثار هذا الإجراء أثار على المستفيدين وتعادل فرض ضريبة غير مباشرة حيث تكون بنفس قيمة الدعم، مما يكون له اثر بليغ على الفقراء.[4]

---

[1] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي واجتماعي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 13، العدد1، ص 09

[2] حسين صيام، مرجع سبق ذكره، ص 12

[3] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04 العدد 01 جوان 2021، ص555.

[4] علاء على على الزغل، **فعالية استراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، مجلد 13 العدد 31، سنة 2011، ص 6163

3 الدعم كتحويل من جانب واحد:

عرفت الموسوعة الأمريكية (encyclopédie American) الدعم بأنه: "منحة في شكل نقدي أو عيني أو أي نوع أخر من المساعدات، لا يتوقع فيه المانح أي عائد مباشر أو مقابل لهذه المنحة" هذا التعريف يعاب عليه انه يتطرق إلى الدعم من وجهة نظر محاسبية فقط، لأنه هناك تحويلات حكومية تكون على شكل تخفيضات أسعار للسلع والخدمات، وفي المقابل هناك تحويلات من الأفراد إلى الحكومات على شكل استقرار سياسي ورغم انها تحويلات غير مادية ولا يمكن حسابها إلا انها تعتبر حقيقية وواقعية في اتجاه مضاد، وهذا ما ينسف فكرة أن الدعم هو تحويل في جانب واحد.[1]

4 الدعم كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

ووفقا لموسوعة البريطانية (encyclopédie) اعتبرت ان الدعم هي نفقات حكومية مباشرة أو غير مباشرة أو امتياز خاص يمنح للمشروعات الخاصة أو الحكومية وللأفراد، بهدف تحقيق أهداف عامة أو حقا اقتصاديا ممنوحا. تعتمد فلسفة هذا التعريف على انه ينظر لسياسة الدعم من وجهة تحقيق الأهداف منها تحسين المستوى المعيشي للفئات محدودة الدخل والهشة، وحماية الاستثمارات الوطنية، وكذا إعادة توزيع الدخل.[2]

5 الدعم كفرق سلعي:

لقد عرف ريتشارد ستون RICHARD STONE الدعم بأنه عبء مالي تقوم الدول بتحمل تكلفته، بغرض تمكين المؤسسات والأفراد من الحصول على السلع والخدمات بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار السوق الحر. يفترض هذا المفهوم أن الدعم يقتصر على السلع والخدمات، لكنه يغفل أنواع أخرى للدعم مثل الإعفاءات الضريبية والتنازل عن الحقوق المالية ولا يركز كذلك على دور الدعم في تحقيق أهدافه.[3]

المطلب الثالث. تعريف الدعم حسب المنظمات الدولية:

يوجد عدة هيئات حكومية ودولية قامت بتعريف الدعم ومن أبرزها:

[1] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص 551

[2] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، مرجع سابق، ص 551

[3] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، مرجع سابق، ص 551

1.الوزارة المالية الجزائرية:

لقد اعتبرت الوزارة المالية الجزائرية ان الدعم هو بعض أشكال الإعانات للمنتجين والمستهلكين بصورة مباشرة وغير مباشرة بغرض التخفيف من عبئ المعيشة على كاهل الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. وإعادة توزيع الدخل لصالحهم مما يمكنها من تحقيق على درجة معينة من العدالة الاجتماعية [1]

2 البنك الدولي:

لقد عرف البنك الدولي الدعم الحكومي بأنه كل ما يتعلق بالإعانات المالية والمنافع الاجتماعية الأخرى والمنح ومختلف التحويلات غير القابلة للسداد وغير المعوضة في الحسابات الجارية الممنوحة للمؤسسات العامة والخاصة، وكذلك الإعانات المقدمة للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وكذلك منافع المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والفوائد الاجتماعية لأرباب العمل العينية والنقدية.[2]

3 منظمة التجارة العالمية (WTO):

تضع منظمة التجارة العالمية (WTO) خصائص وعناصر اساسية لإقرار بالدعم وهي ان "الدعم عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة داخل الدولة، وتكون على شكل دعم دخل أو دعم الأسعار أو الدعم الذي يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على زيادة الصادرات اي منتج في أراضي العضو (داخل الدولة) أو تعمل على تقليل الواردات إليها أو مساهمة مالية من قبل الحكومة تأخذ شكل تحويلات أموال مباشرة أو تحويلات محتملة مثل ضمانات القروض والإيرادات المستحقة الضائعة والسلع والخدمات التي تقدمها الدولة غير التي تمثل البنية التحتية".[3]

4 الصندوق النقد الدولي:

اعنبر الصندوق النقد الدولي ان "الدعم هو عبارة عن مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تقوم تلك المشروعات بإنتاجها أو بيعها أو تصديرها أو استيرادها".[4]

---

[1] دندن فتحي حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 18

[2] سي محمد كمال، **تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر MECAS، عدد 02 رقم 02، ص147

[3] WORLD TRADE ORGANIZATION ,**Exploring the links between subsidies**, **trade and the WTO**,World Trade Report 2006,p53

[4]طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص53

5 وكالة الطاقة الدولية:

وقد وصفت وكالة الطاقة الدولية دعم المواد الطاقوية بأنه: «أي إجراء حكومي يتعلق في المقام الأول بقطاع الطاقة والذي يخفض تكاليف إنتاج الطاقة، أو يرفع سعر الذي يتلقاه منتجو الطاقة، أو يخفض السعر الذي يدفعه المستهلك والطاقة وهذا يعني أن فلسفة وكالة الطاقة الدولية في وجود الدعم وهي كل إجراء يسمح بان يكون سعر الطاقة في السوق المحلية اقل من السعر في السوق العالمية.[1]

6.منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

اما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فقد عرفت الدعم على أنه: "هو الدعم الذي يشمل نفقات الميزانية المباشرة والنفقات الضريبية والتي توفر بطريقة ما فائدة أو ميزة لإنتاج الوقود الاحفوري أو استهلاكه مقارنة بالبدائل " [2]

7. منظمة الأغذية والزراعة:

وبخصوص منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فاعتبرت أن الدعم عبارة عن برنامج نقدي أو عيني، يسعى الى الحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة، وتأمين حد أدنى من الرفاهية، عبر تلبية حد أدنى من الغذاء أو مساندة العائلات على إدارة المخاطر.[3]

من خلال ما تم التطرق اليه سابقا فانه لا يمكن تحديد تعريف موحد لسياسة الدعم الحكومي يحظى بقبول جميع المفكرين وهيئات الاقتصادية الدولية، ولكنهم اجمعوا على ان تكلفتها تقع على عاتق الدولة سواء من خلال تنازل عن إيراداتها أو من نفقات خزينتها العمومية، وهذا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. وعليه فإننا سنتطرق في المبحث الموالي تقسيمات الدعم وأنواعه.

المبحث الثاني: أنواع الدعم

بسبب كثرة اساليب واهداف الدعم الحكومي فانه تعددت اشكاله، ولذا سنتناول في هذا المبحث على مختلف أنواع واشكال الدعم، وسنقسم الدعم وفق التقسيمات التالية:

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 21

[2] organisation for economic co-operation and development, op.cit, page16

[3] مها محمود أبو زيد، **نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد 3، 2019، ص157

المطلب الأول: أنواع الدعم من حيث أثره على الميزانية العامة:

ينقسم هذا النوع إلى الدعم المباشر والدعم الغير مباشر.

1 الدعم المباشر:

ويدعى أيضا الدعم الصريح، وهو الإنفاق العام التي يدون بصورة صريحة وواضحة في الموازنة العامة للدولة، وتندرج ضمن بند النفقات على عاتقها، وتكون لها مخصصات مالية مثل دعم التعليم والسكن والغذاء ...الخ. هذا النوع من الدعم من سهل قياسه وتحليل أسباب تزايده وكذلك وسائل ترشيده، كما يمكن إحلال سلع محل سلع تتضمنها القائمة، على سبيل المثال دعم وتوفير السلع الضرورية كالخبز والزيت والسكر.[1]

1.1 مزايا الدعم المباشر:

تتمثل مزايا الدعم المباشر في:[2]

- يمكن قياس وتحديد حجم نفقات المالية بسهولة في الموازنة العامة للدولة.
- يسهل دراسة اسباب ارتفاعه ووسائل ترشيده، أو إحلال سلعة محل سلعة أخرى مدعمة أو إلغاء بعضها عندما تقل ضروريتها للمستهلك.
- القدرة على التحكم في وسائل تحويل الدعم إلى مستحقيه، واستعمال أسلوب الشرائح المتدرجة لتحديد نصيب الفئة الاجتماعية من الدعم.

2.1 عيوب الدعم المباشر:

ومن أبرز عيوب الدعم المباشر هي: [3]

- صعوبة قياس القيمة الحقيقية للدعم خاصة إذا كانت السلعة المدعومة تتحمل بالضرائب والرسوم الجمركية او القروض وقد تم خصمها، فإن صافي ما تتحمله الخزينة العمومية هو مختلف عن الرقم المعلن في الميزانية العامة للدولة.
- ان بيع السلعة المدعمة بأسعار اقل من سعرها الحقيقي يساعد على الوافدين والسياح إلى الدولة الاستفادة من السلع والخدمات المدعومة، بالإضافة الى تهريبها إلى الأسواق للدول المجاورة،

[1] دندن فتحي حسن، هني احمد، اثار السلبية للدعم الحكومي واهم افكار لإصلاحه، ملتقى الدولي حول استراتيجيات واليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية واقع وافاق وتجارب دولية، جامعة وهران 2 محمد بن احمد، يوم 23/22 جوان 2022، ص 4

[2] احمد عرفة احمد يوسف، الدعم الاقتصادي حقيقته وانواعه، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص59

[3] مرجع سابق، ص 61

- يساهم في ظهور فئات اجتماعية طفيلية تسعى الى الثراء من وراء اعادة بيع السلع المدعمة بسعرها الحقيق أو تحويلها في ظل عدم كفاءة منشأة التوزيع، والتي يسهل حينها وصول الى هذه السلع للفئات القادرة.

2. الدعم غير مباشر:

هو يمثل "الفرق بين تكلفة إنتاج السلع وسعر بيعها في الأسواق المحلية، ولا يظهر هذا النوع بصورة مباشرة في الموازنة العامة للدولة ولا يسهل قياسه". ويوجد كثير من أمثل على هذا النوع من الدعم مثل دعم المنتجات البترولية كالمازوت والبنزين ودعم الأسعار والمؤسسات العامة التي تقدم هذه المنتجات،[1] وفي كثير من الاحيان يحتسب الدعم الوحدة، على أنه الفرق ("الفجوة") بين سعر البيع الفعلي لمنتج أو خدمة والسعر القياسي الذي يعكس قيمة السوق الحرة.[2] ومن أبرزه نجد:

1.2 الدعم الضمني:

يحدث الدعم الضمني عند إلزام المؤسسات على بيع السلع والخدمات بأسعار اقل من سعرها الحقيقي وفي غالب الاحيان يكون اقل من تكلفتها الحقيقية ويدعى هذا النوع من الدعم بإعانة سد العجز أو إعانة التوازن،[3] وبالتالي هي خسائر الشركات لإجبارها على بيع منتجاتها بأسعار تكون أقل من تكلفها الحقيقية، وفي حجم الأرباح التي تحققها بعض الشركات بمعدلات لا تتفق مع رؤوس أموال المستثمرة فيها، أو مقارنة مع أرباح الوحدات والشركات أخرى التي تمارس نفس النشاط.[4]

2.2 دعم الإعفاءات الضريبية:

دعم الاعفاءات الضريبية هي تنازل الدولة عن ايراداتها الضريبية، والإعفاءات الضريبية سواء كان في شكل جزئي او كلي يعتبر من أنواع الدعم غير المباشر، لأنه بتسبب في نقص في الإيرادات الضريبية التي كان يجب تحصيلها، ولهذا فانه يؤثر بصورة غير مباشرة على الموازنة العامة للدولة.[5]

ويتقرر دعم الاعفاءات الضريبية للعديد من الاهداف منها توجيه الاستثمارات اما لفرع معين من فروع النشاط، او من اجل تحقيق سياسة معينة لتوطين المشروعات والاستثمارات للحد من انعدام التوازن

[1] دندن فتحي حسن، هني احمد، مرجع سبق ذكره، ص 04

[2] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص

[3] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص 552

[4] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص63

[5] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص

الاقليمي في الاقتصاد القومي، او من لغرض تشجيع الاستثمارات الصناعية المصدرة او التي تنتج بديل للسلع المستوردة.[1]

3.2 الدعم الجمركي:

وهو يمثل إعفاءات أو تخفيضات من الرسوم الجمركية لمجموعة من الواردات، يتم اعتماد إعفاءات على الواردات من السلع الأساسية أو الآلات والمستلزمات التي تدخل في عملية إنتاج السلع للتخفيف من التكاليف المعيشية وحدة تزايدها. وينتج عن هذه الإعفاءات الجمركية التخفيض من الإيرادات الجمركية التي كانت ستتحصل عليها الدولة، وتزداد الدخول الحقيقية لبعض الفئات من المستهلكين أو العاملين في المقابل.[2]

4.2 دعم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على انه: "عدد وحدات من عملة تسمى عملة التسعير مقابل وحدة واحدة من عملة بلد أخر تسمى العملة الأساسية"، أي انه عبارة عن المعدل الذي يتم بواسطته تبادل العملات، وفي السوق العملات الأجنبية يوجد عملة ضعيفة وهي عملة التسعير وعملة قوية وهي العملة الأساسية وهذا ما هو متعارف عليه، وهذا من أجل أن يكون سعر الصرف أكبر من واحد.[3]

ودعم سعر الصرف هو عبارة عن تقديم سعر صرف تمييزي للمعدات والمنتجات المستوردة من اجل تخفيض تكاليفها والحصول عليها بأسعار منخفضة وهذا من خلال رفع سعر الصرف هذه السلع والمعدات.[4]

5.2 الدعم المستتر:

وهو عبارة عن بيع المنتجات المحلية مهما كانت مادة خامة أو سلع استهلاكية أو وسيطة سواء إلى المنتجين أو المستهلكين بأسعار اقل من أسعار استيراد أو أسعار التصدير.[5]

---

[1] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص65

[2] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص 553

[3] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص

[4] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص 553

[5] طارق محمد صفوت، إصلاح الدعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجريبيتي اندونيسيا وإيران)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 57

والدعم المستتر يتمثل في تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن بيع السلع المحلية سواء كانت على شكل مواد خامة او سلع وسيطة او نهائية الى وحدات الانتاج بأسعار اقل اسعار الاستيراد او التصدير (اسعار الاسواق الخارجية)[1]

المطلب الثاني: أنواع الدعم من حيث الهدف من تقديمه:

1 الدعم على شكل المنح أو العطاء:

وهو يرتبط بجانب الانفاق_ويتم في انتقال القوة الشرائية من الدولة الى المتلقيين للدعم سواء كانوا افراد او مشروعات ومن الأمثلة هو قيام الدولة بشراء سلعة بثمن يزيد عن الثمن الذي يدفع اذا ما كانت هذه السلعة تنتج في سوق احتكاري حيث ان مقدار الزيادة يمثل الدعم بالمنح والعطاء.[2] ويكون هذا النوع من الدعم على شكل:

1.1 إعانات الاستغلال:

وهي الإعانات التي تؤدي الى إبقاء أسعار بعض السلع والخدمات بأقل من التكلفة، والهدف منها هو استقرار الأسعار والحد من ظاهرة التضخم. وهذا من خلال دعم مرحلة معينة من مراحل الدورة الإنتاجية. من اجل تمكين المستهلكين من اقتناء المنتجات بأسعار اقل من تكلفتها. وتقوم الدولة بتغطية الفرق بين تكلفة السلعة أو الخدمة واسعار السلع المدعمة.[3]

2.1 إعانات تحقيق التوازن:

هي إعانات تعطى لغرض سد العجز الجزئي أو الكلى للمشروعات التي يتعرض وجودها إلى خطر الإفلاس وتهدف هذه المشروعات الى تحقيق الفائدة العامة. [4]

3.1 إعانات الإنشاء:

تمنح هذه الاعانات بواسطة الدولة من اجل تمكين المشروع من اقامة اصول ثابتة لتوسع في الانتاج او لتمكينه من تغطية نفقات الانشاء او من اجل تعويض ما دمر من وسائل الانتاج في أحد فروع

---

[1] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص65

[2] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص95

[3] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص

[4] حسين صيام، **سياسة دعم الأسعار دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع التركيز خاص على التجربة المصرية**، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 1983، ص

النشاط الانتاجي. ويتم تقديم هذه الاعانات من خلال تقديم جزء من راس المال مجانا او اقراضه للمشروع بمعدل الفائدة منخفضة، ويتمثل دور اعانات الانشاء في تكملة مدخرات المشروع من اجل تمكينه من تمويل الاستثمارات والتي تعتبر ضرورية من وجهة نظر الاقتصاد الوطني **في مجموعة** وتقع في نطاق المشروع الفردي في نفس الوقت.[1]

2 الدعم بالتخلي عن الاقتضاء:

وتكون فكرته الاساسية في تنازل الدولة عن تحصيل ايراداتها او بعض ما يجب تحصيله بحكم انها صاحبة السلطة ذات سيادة في المجتمع، وهو مرتبط بجانب الايرادات العامة وليس بجانب النفقات العامة. ويأخذ في صور عديدة من الاعفاءات الضريبية لتحقيق اغراض اجتماعية واقتصادية يستفيد منها المؤسسات كمنتجين والافراد كمستهلكين.[2]

المطلب الثالث: أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين:

ينقسم الدعم من حيث شكل تقديمه الى الدعم النقدي والدعم العيني.

1 الدعم النقدي:

هو الدعم الذي يتم إعطاءه للمستفيدين في شكل دخول نقدية لرفع من قدرتهم الشرائية وعلى اقتناء السلع والخدمات المعروضة في السوق، ومن أمثلة عن الدعم النقدي إعانة العجزة والشيخوخة وإعانة البطالة.

1.1 برامج الدعم النقدي:

وتتكون من عدة برامج نذكر منها:[3]

- ✓ برنامج المساعدات الاجتماعية النقدية العامة: تمنح الإعانة في هذا البرنامج وفق معايير معينة مثل دخل الفرد وقدرتهم على الكسب، ومن امثلة على هذا البرنامج رعاية المعوقين وغير القادرين عن العمل وكبار السن.

[1] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص89

[2] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص95

[3] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص60-61

- ✓ برنامج المساعدات العائلية الخاصة: يتم ربط الإعانة في هذا البرنامج بعدد الأطفال الأسرة، وتهدف هذه المساعدات إلى المحافظة على قدرة العائلة على رعاية أبناءها.
- ✓ برنامج دعم النقدي المشروط: تمنح هذه الإعانة للأسر الفقيرة وفق شروط معينة، مثل التحاق جميع أبناء الأسرة المتلقي للمنحة بالمدارس وتحسين الحالة الصحية،

2. الدعم العيني:

يكون الدعم العيني عندما تتدخل الدولة في خفض أسعار السلع والخدمات في سوق مما يؤدي إلى زيادة دخول الحقيقية للأفراد، وتكون حجم الاستفادة من الدعم العيني وفق حجم الاستهلاك الأفراد للسلع المدعمة، وفي كثير من الأحيان تكون السلع مدعمة أساسية وضرورية، وما يعاب على الدعم العيني انه تكون استفادة الأغنياء أكثر من استفادة الفقراء بسبب قدرتهم على اقتناء السلع المدعمة بكميات أكبر، رغم أن الهدف من الدعم هو استهداف الشريحة الفقيرة ومحدودي الدخل،[1]وفيه مجموعة من بالبرامج.

1.2 برامج الدعم العيني:

يمكن تقسيم الدعم العيني الى ثلاث أنواع وهي دعم المواد الغذائية، ودعم الإسكان، ودعم الطاقة

1.1.2 برنامج دعم الغذاء:

وفيه برامج متعددة نذكر منها:[2]

- ✓ كوبونات الغذاء: الفئات المستهدفة تتمكن من اقتناء السلع معينة بأسعار السوق عبر توزيع الكوبون.
- ✓ الدعم العام للأسعار: وهنا تكون استفادة من الدعم لكافة أفراد المجتمع، حيث يكون أسعار السلع اقل من أسعار السوق لكل المستهلكين.
- ✓ البطاقات التموينية: وهنا الكمية الدعم تكون محدودة بواسطة حصص محددة، وتكون أسعار السلع والخدمات اقل من أسعار السوق.
- ✓ برامج التغذية المكملة: هذا البرنامج يستهدف مجموعة معينة من المجتمع مثل نساء الحوامل أو الرضع أو تلاميذ المدارس، وهي عبارة عن وجبات مدرسية أو أغذية أطفال الصغر مثل الحليب وغيرها.

[1] طارق محمد صفوت، نفس المرجع، ص59

[2] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص59

2.1.2 برامج دعم الطاقة:

وهي عبارة عن تسعيرة المواد الطاقوية بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية بهدف تخفيض اسعارها وحماية المستهلكين من الفئات الهشة والفقيرة، مثل دعم الكهرباء.[1]

3.1.2 برامج دعم السكن:

وهي عبارة عن "مجموعة من الإجراءات التي تسمح بتوفير السكن مجانا، او تقديم الدعم لأصحاب الدخل الضعيف لشراء سكن، أو التخفيض في معدل الفائدة على قروض السكن، أو تخفيض الإيجارات سكنية".[2]

المبحث الثالث: الدعم الحكومي أهدافه الاقتصادية والاجتماعية واثاره على بعض متغيرات الاقتصادية

تسعى سياسة الدعم الحكومي الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال.

المطلب الأول: اهداف الاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي:

أصبحت سياسة الدعم الحكومي أداة من أدوات الدولة لتدخل في النشاط الاقتصادي لتحسن الوضع الاقتصادي وتحقيق الأهداف التالية:

1. كأداة لإعادة التوازن الاقتصادي:

تهدف سياسة الدعم الحكومي الى تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات والتوازن في ميزان المدفوعات. ففي حالة وجود فائض في عرض السلع والخدمات تقوم الدولة عن طريق سياسة الدعم الحكومي اما بتشجيع التصدير فائض السلع عن طريق منح إعفاءات ضريبية للمصدريين أو عن دعم وتقديم إعانات للمستهلكين لتشجيعهم على زيادة الاستهلاك وامتصاص الفائض وإعادة الأسعار إلى التوازن. أما في حالة انخفاض العرض عن السلع والخدمات تقوم الدولة بدعم الإنتاج من خلال دعم المستثمرين بواسطة الإعفاءات الضريبية او الجمركية او دعم أسعار مدخلات الانتاج.[3]

---

[1] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص12

[2] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص

[3] محمد عبد العزيز المعرك، علي شفيق، **أصول وقواعد الموازنة العامة مع الإشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، مملكة العربية السعودية، سنة 2003، ص 254

أما فيما يخص ميزان المدفوعات، يمكن لسياسة الدعم الحكومي أن تخفف من عجز الميزان التجاري ان تلعب دورا محوريا في توازنه، من خلال تشجيع الإنتاج والتصدير عبر منح إعانات اقتصادية للمصدريين وتحفيزات ضريبية.[1]

2.كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية:

على غرار الضرائب وسياسات مالية أخرى يمكن للدولة توجيه سياسة الدعم الحكومي كأداة تحقيق تنمية الاقتصادية، عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية بمنحها إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة، خاصة الاستثمارات على مشاريع مختلفة في القطاع الخاص، والتي تؤدي إلى التطور التكنولوجي، مع الحرص على أن يكون استخدام هذه الأدوات بشكل مدروس ووفقا لخطة اقتصادية واجتماعية مناسبة، فمثلا إحداث توازن بين هذه الاستثمارات المحفزة والأرباح المحققة والتحويلات إلى الخارج. ويمكن لسياسة الدعم توجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة المرغوبة فيها وفي المناطق التي تشكو من نقص الإنتاج والتشغيل، وتسمى هذه السياسة بالسياسة المحلية للتنمية. كما شرعت العديد من الدول النامية في إعداد قوانين لإعطاء تحفيزات ضريبية للأنشطة الاقتصادية كالصناعة والزراعة.[2]

3 تصحيح سلوك السوق الحر:[3]

يهدف الدعم الى تصحيح سلوك السوق الحر المرتبط بتخصيص الموارد الاقتصادية للسلع والخدمات التي ينتج عنها منافع خارجية مثل خدمات التعليم بحيث يفشل ويعجز نظام سوق الحر في تحقيق في تخصيص الموارد الاقتصادية في حالة سلع وخدمات عامة والتي يصاحب إنتاجها واستهلاكها منافع أو تكاليف خارجية، بحيث لا يمكن لكل العائلات ان تتحمل أسعار وتكاليف التعليم المرتفعة في السوق الحر ونظرا لأهمية خدمات التعليم على مستوى الاقتصادي والاجتماعية تقوم الحكومة من خلال سياسة الدعم بتصحيح سلوك نظام السوق اما بإنتاج وتقديم هذه الخدمات بأسعار رمزية او مجانا او تخفيف من تكاليف التعليم وهذا سعيا منها لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد خاصة رأسمال البشري.

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص

[2] مرجع سابق، ص 257

[3]سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص517 -520

4. كأداة لإعادة توزيع الدخل:

تؤدي سياسة الدعم الحكومي الى تحسين نمط توزيع الدخول باعتباره أحد وسائل الأساسية لإعادة هذا التوزيع للدخول بين الأغنياء والفقراء، كما انه يساهم في تقريب الفوارق بين الدخول والثروة طالما ان هناك اختلالا واضحا بين الدخول التكاليف المعيشية، خاصة إذا كان هناك ارتفاع في سوء توزيع الدخول.[1]

5.توجيه الاستهلاك:

يكمن الهدف الاساسي لسياسة دعم الأسعار في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج من خلال تغيير الأسعار النسبية التي تحددها والتي يسددها المستهلكون لغرض تحقيق أهداف عامة على غرار معالجة العوامل الخارجية. وتأثير على الاستهلاك يكون من جانبين، الجانب الأول تتمثل في تحسين مستويات وأنماط استهلاك لأفراد المجتمع، وبالأخص الفئة الفقيرة وأصحاب الدخل الضعيف، وهذا بواسطة دعمها والرفع من المستوى الغذائي الصحي لهم. من اجل إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الشريحة الفقيرة ولتمكينها من اقتناء والحصول على حاجياتهم الأساسية. أما في الجانب الثاني تهدف سياسة دعم الأسعار إلى وتوجيه أنماط الاستهلاك (سواء كان استهلاك نهائي أو وسيطي) وإلى خلق أنماط استهلاكية جديدة إضافة الى التأثير على الأنماط الاستهلاكية الموجودة وهذا بهدف تحقيق انسجام بين الإنتاج والاستهلاك.[2]

6. تحقيق استقرار في الأسعار:

تسعى سياسة الدعم الحكومي على تحقيق استقرار في الأسعار لكي تتناسب مع الأجور المتحصل عليها، فهذا يؤدي الى زيادة الأجور والدخول الحقيقية للفئات محدودة الدخل والفقيرة، بحيث يعمل على تثبيت الأسعار وخاصة أسعار السلع الغذائية، ويقلل من عبئ الضغوط التضخمية لحماية الفئات محدودة الدخل من ارتفاع مستمر في أسعار.[3]

7. حماية المنتجين المحليين من المنافسة السلع الخارجية:

من اهداف الدعم الحكومي حماية السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية أو الخارجية، أي لا يستطيع المنتجين المحليين من مجابهة اسعار السلع الأجنبية لانخفاض تكاليفها، لذا يتم دعم المنتجين من اجل إنتاج السلع بقيم منخفضة تمكنهم من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق، ويعد هذا النمط من الدعم مباشر بالنسبة للمنتجين وغير مباشر بالنسبة للمستهلكين. ويكون الدعم بصيغة دعم الإنتاج ووسائل الإنتاج (دعم لمدخلات الإنتاج)، أو خفض في الرسوم الجمركية لصادرتها، أو دعم نقدي

[1] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 44

[2] سعود محمد اللوزي، مرجع سبق ذكره ص38

[3] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 44

مباشر، أو دعم الطاقة، أو الإعفاءات الجمركية.[1] كما تعمل سياسة دعم الطاقة على حماية صناعات الطاقة المحلية بهدف الحفاظ على فرص الشغل وتشجيع النشاط المحلي (خاصة في مجال إنتاج الفحم)، وتدعيم الصناعات الوطنية. يمكن أن يهدف دعم تطوير تقنيات الطاقة المتجددة مثل (الطاقة الشمسية والطاقة النووية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهروضوئية، وما إلى ذلك) والحرس على إبقاء أسعار الطاقة منخفضة للصناعات المستهلكة للطاقة في البلدان ذات الموارد الوفيرة (الهيدروليك، الهيدروكربونات).[2]

المطلب الثاني: الاهداف الاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي

لا يقتصر دور سياسة الدعم الحكومي على تحقيق اهداف اقتصادية وفقط بل هي أداة لتحقيق اهداف اجتماعية تتمثل في:

1 كأداة لتحقيق التنمية الاجتماعية:

تعمل سياسة الدعم الحكومي على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والسكن وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية ودعم التعاونيات الخيرية. بحيث تعتبر هذه الخدمات من أهم مجالات الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية. وعليه نقول ان سياسة الدعم الحكومي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية. [3]

2 كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية:

ان التوزيع الاولي للدخل قد ينتج عنه فروق كبيرة في الدخل بين فئات المجتمع، بحيث تظهر لدينا فئات محرومة وفئات مالكة، والفئات المتوسطة الدخل في الدول النامية ، ولذا فان التقريب في الدخول بين فئات المجتمع يكون على أساس تحصيل الضرائب بالشكل التصاعدي من الأغنياء ومنحها الى فئات محدودة الدخل والفقير بواسطة سياسات الدعم الحكومي من اجل زيادة دخولهم وتحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث لابد ان يكون تمويل برامج الدعم الحكومي من إيرادات الضريبية وليس بواسطة عجز الموازنة لكي تكون سياسة الدعم الحكومي وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الهشة.[4]

---

[1] سيف الملا، مرجع سبق ذكره، ص911

[2] Dominique FINON, **Les subventions à l'énergie dans le monde** : **Leur ampleur**, **leur efficacité et leur nécessaire recentrage**, CIRED, octobre 2010, p 9

[3] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص

[4] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص 555

وتعتبر العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع مطلبا أساسيا لتحقيق السلم الاجتماعي والذي يمثل الهدف الأسمى، بحيث لابد من العمل لصالح الفئات الفقيرة لان الهدف في نهاية المطاف هو تحقيق العدالة، بالإضافة الى الحد من الظواهر الاستغلالية والفوارق الطبقية، ولابد من تكفل الدولة بدعم السلع الأساسية وخاصة الغذائية.[1]

3 تحسين المستوى المعيشي وتوفير حد أدنى من الغذاء:

يعتبر العديدون أن أؤمن وأحسن سبيل لتوفير حد أدنى من القوت هي سياسة الدعم الحكومي وخصوصا في الآجال القصير، اذ في الدول النامية ينفق أصحاب الدخل المحدود والفئات الفقيرة معظم دخلها على الغذاء، لذا فان دعم المواد الغذائية يساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع استهلاك تلك الفئات، مما يؤدي الى تحسين مستوى التغذية والمستوى الصحي لأفراد المجتمع بشكل كبير، والرفع في قدرتهم على العمل، ورفع المستوى المعيشي، وزيادة الإنتاجية.[2]

المطلب الثالث: أثر سياسة الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية

رغم أهمية سياسة الدعم الحكومي فإن لها انعكاسات على بعض المتغيرات الاقتصادية. من أبرزها:

1.آثارها على الإنتاج:

إن دعم إطارات التعليم والسكن والصحة يؤدي الى تحسين المستوى المعيشي للفرد ورفع القدرة الإنتاجية وزيادة دخلهم، فينتج عنه زيادة في نسبة الادخار ونقله إلى الاستثمار. مما ينجم عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[3]

2. أثر سياسة الدعم الحكومي على الاستهلاك

لتحقيق أثار سياسة الدعم الحكومي على الاستهلاك يتوجب علينا رفع الطلب الاستهلاكي للأشخاص ومختلف القطاعات من الاقتصاد وهذا من خلال رفع دخلهم الذي تحصلوا عليه والناتج عن الدعم الحكومي مثلا المساعدات، مع العلم ان تلك الفئة يكون ميلهم الحدي للاستهلاك عاليا، مما ينتج عنه رفع الطلب الاستهلاكي، وكذا ارتفاع حجم الاستهلاك.[4]

---

[1] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 44

[2] محمود احمد محمود أمين، مرجع سبق ذكره، ص7

[3] خديجة الاعسر، مرجع سبق ذكره، ص 98

[4] فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص140-142

ويأثر الدعم الحكومي على نمط الاستهلاك للفرد وذلك من خلال تقديم اعانات ومساعدات للفئات اقل دخلا. والتي ينتج عنها زيادة في مداخلهم. وبالتالي قدرتهم على استهلاك المواد الغذائية الأساسية. حيث جل مصاريف الفرد تكمن في هذه السلع .اما فيما يخص الشريحة المتوسطة والمرتفعة فتكمن استفادتها من هذه الإعانات في ارتفاع استهلاكها للمنتوجات الضرورية وشبه الضرورية ،ومن خلال تقديم الإعانات يجب على الدعم الحكومي تحقيق اثار على طبيعة الاستهلاك .بحيث إذا تم تقديم المساعدة لأصحاب الدخل الضئيل يجب أن يضمن توفير العر ض الكافي لهذه المنتوجات، وعند إعطاء الدعم إلى متوسطي الدخل يجب تأمين العرض الكافي للمنتوجات الشبه الضرورية، وعند تقديم الدعم إلى الفئة ذات الدخل المرتفع يجب ان يضمن تأمين السلع الكمالية.

3. أثر الدعم على المنافسة:

يكمن الهدف من الدعم في تنظيم توزيع الموارد لتخفيف أعباء المعيشة للأفراد أو بهدف إصلاح سقوط السوق وبالتالي يتسبب الدعم في رفع إنتاج الشركة المدعمة أو تغيير نمط إنتاجها بالتالي زيادة في السلع المعروضة والانضمام في المنافسة السوقية وذلك عبر:[1]

- ✓ تحفيز المؤسسات والشركات في إقامة أعمالها في المناطق النائية بواسطة منح امتيازات من طرف الحكومة.
- ✓ منح القروض الميسرة بسعر فائدة ادني من القروض المصرفية العادية أو فترة زمنية طويلة الاجل
- ✓ ضمانات حكومية للقطاع الخاص مثل ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة.
- ✓ الإعفاءات الضريبية مثل إعفاء الضريبة للشركات التابعة للجمعيات الخيرية.

4. الاثار السلبية لسياسة الدعم الحكومي على متغيرات الاقتصادية:

بالإضافة الى إيجابيات لسياسة الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الا انه يوجد اثار سلبية على بعض منها حيث يولد ضغوط على بعض توازنات في الاقتصاد الوطني ومن بينها:

1.4اثار الدعم على تأكل الادخار:

يؤثر الدعم الحكومي على الاستهلاك والذي ينجم عنه رفع في الاستهلاك في ظل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وينتج عنه كذلك انخفاض في الادخار في ظل انخفاض الميل الحدي للادخار،

[1] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 67

وخاصة المجموعة والطبقة التي ترتبط بالدعم الحكومي، وهذا ما ينتج عنه عدم القدرة على الاستثمار، ويكون سلبيا على القدرة الإنتاجية في الاقتصاد، وينتج عنه عرقلة في إنماء النشاطات الاقتصادية.[1]

ومن أثار الدعم الحكومي على الاستهلاك تحسين المستويات المعيشية للطبقات والأفراد في المجتمع ذوي الدخل المحدود وزيادة استهلاكهم عبر تأمين هذه المساعدات في زيادة دخولهم الحقيقية أي قدرتهم وتمكنهم من شراء واقتناء كمية كافية من السلع والخدمات في حدود مداخلهم المالية. وبالشكل الذي لا يؤثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار والادخار، والإنتاج والدخل القومي، بحيث يتم تأمين تطور وتوسع واستمرارية عمل النشاطات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي واستقراره.[2]

2.4. عبء على موازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات:

نتيجة لارتفاع مخصصات الدعم المختلفة أدى الى زيادة في الإنفاق العام الدولة وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة خصوصا إذا كانت الدولة في الأصل تعاني من العجز، مما تضطر الدولة على إطلاق نقود جديدة كسبيل لسد عجز الموازنة العامة وهذا ما يسمى بالتمويل التضخمي للدعم وبالتالي وقوع مجموعة من مضاعفات الناجمة عن ضغوط تضخمية تتمثل في:[3]

- زيادة غنى الطبقات الثرية الغير المستهدفة والمقصودة من الدعم مثل التجار وأصحاب الأموال والوسطاء الذين يستغلونهم في اعمال أخرى
- قلة ونقص نسبة دعم الطبقات الفقيرة المستهدفة تسبب في رفع الفجوة بين الفئات الفقيرة والغنية نتيجة هذه المضاعفات تم المطالبة بالمزيد من الدعم.

كما يسفر الدعم الحكومي إلى اظهار ضغوطات على ميزان المدفوعات للدولة، وخاصة السلع المستوردة المدعمة وهذا لطمر العجز الناجم عن عدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي لهذه السلع.[4]

يعد الدعم من أحد أسباب الخلل في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ويمثل عبى مالي متزايد لهما. وسببه التزايد في الاستهلاك الناتج عن التبذير والإسراف. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع استيراد السلع المدعمة، مما يتسبب بابتلاع أكبر قسم من إيرادات الدولة.

---

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، نفس المرجع، ص ص141-142

[2] مرجع سابق، ص143

[3] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص68

[4] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص44

المبحث الرابع: دور سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية

المطلب الأول: الإطار النظري للقدرة الشرائية

1.مفهوم القدرة الشرائية:

القدرة الشرائية هي عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يمكن حصول عليها او شراءها باستخدام وحدة نقدية واحدة، وترتبط القوة الشرائية ارتباطا وثيقا بسعر صرف العملة، حيث ترتفع بارتفاع سعر العملة، وعكس صحيح، كما يعدان من العوامل التي تؤدي الى حدوث التضخم أو الانكماش الاقتصادي، وتؤثر القدرة الشرائية بشكل مباشر على كافة الجوانب الاقتصادية من الإنتاج والاستهلاك.[1]

وهي مصطلح يستخدم دوما للتعبير عن حجم الاقتصاد الوطني ومدى استطاعة الاشخاص على التكيف مع مقاييسه فعندما ترتفع القدرة الشرائية للعملة الوطنية يعني أن المستهلكين يعيشون بحبوحة اقتصادية ولكن عند حدوث العكس يفسر أنه ثمة أزمة اقتصادية تدق على الأبواب. [2]

يقاس التطور الاقتصادي لبلد ما عادةً بالاعتماد إلى تقدم مستوى معيشة سكان لتلك البلد، والذي يتضمن الأجر مع قيمته الحقيقية والخدمات العامة المختلفة من التعليم والعناية الصحية والنقل والسكن وغيرها. كما يتم احتسابها أيضا من خلال أرقام الدخل القومي التي تحدد لنا القدرة الشرائية للأفراد، وذلك من خلال قياس الناتج المحلي ربطاً بنسبة السكان.[3]

2.عناصر القدرة الشرائية :

تعتمد القدرة الشرائية للأفراد على حجم ومصادر الموارد المتوفرة لديه من راس المال والسلع والخدمات والتي يتم مبادلتها عبر عمليات التبادل التجاري، بالإضافة الى أهم المصادر المالية التي تتشكل منها القدرة الشرائية[4]:

---

[1] ايمان الحياري، **مفهوم القدرة الشرائية**، مقال منشور بموقع موضوع، بتاريخ 24 أكتوبر 2021، رابط المقال: مفهوم_القدرة_الشرائية / https://mawdoo3.com

[2] حاكم اكرام، ما مدى تاثير سعر الصرف الموازي على القدرة الشرائية بالجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، السنة الجامعية 2020-2021، ص 39

[3] وليد أبو سلمان، مامعنى القدرة الشرائية، مقال منشور بموقع العربي الجديد، بتاريخ 26 جانفي 2015، رابط المقال: / مامعنى القدرة الشرائية/ https://www.alaraby.co.uk

[4] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره، ص 40-41

1.2 الدخل المتاح المصرف

وهو الدخل مقطتع منه ضريبة الدخل والذي يستخدم للإنفاق، لذا الدخل المتاح للإنفاق يصدر القدرة الشرائية. فارتفاع الدخل المتاح للإنفاق يزيد من القدرة الشرائية والعكس صحيح. وعندما تزيد نسبة ضريبة الدخل ينخفض الدخل المتاح للإنفاق والعكس صحيح. ويتأثر الدخل المتاح للإنفاق ب:

مستوى الأجور – سعر الفائدة – نسبة البطالة – نسبة توزيع الأرباح.

2.2 الائتمان (القروض)

يعمل الائتمان على رفع القدرة الشرائية حيث يتيح للفرد بإنفاق الدخل المستقبلي في الوقت الحالي او في المستقبل القريب

3.2 الثروة:

وهي كل ما تم تحصيله في الماضي من مداخيل أو مصادر طبيعية أو مصادر مالية من اموال او العقارات أو سندات التنمية حسابات الادخار المجوهرات.

4.2 الرغبة في الإنفاق:

وهي الرغبة للشراء لغرض الإشباع من حاجات والمنتجات .اذ تتأثر بالقدرة على الإنفاق والعوامل النفسية والاقتصادية.

3.أنواع القدرة الشرائية :

تنقسم القدرة الشرائية الى نوعين الداخلية والخارجية حيث يمكن تعريفهما كالاتي[1]:

1.3 القدرة الشرائية الداخلية:

يعبر مفهوم القدرة الشرائية الداخلية على كمية المنتجات من سلع وخدمات التي يُمكن اقتناءها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد، وترتبط بمقدار الطلب على العملة، حيث عند ارتفاع القوة الشرائية للعملة المحلية ترتفع كمية الطلب على السلع.

[1] ايمان الحياري، مرجع سبق ذكره.

2.3 القدرة الشرائية الخارجية:

يعبر مفهوم القدرة الشرائية الخارجية على كمية المنتجات من سلع وخدمات التي يُمكن اقتناءها بالعملة المحلية من الدول الأخرى، حيث يتم احتساب القوة الشرائيّة الخارجية عبر شراء عملات خارجية بالعملة المحلية، زيادة إلى اختبار القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج.

4.قياس القدرة الشرائية للعملة[1]:

القدرة الشرائية للعملة لها علاقة عكسية مع مقدار التغيير في مؤشر أسعار المستهلك، حيثُ يُحدّد هذا المؤشر حجم قيمة التغيير في أسعار السلع والخدمات مقابل وحدة نقدية في السوق في الفترة الزمنية المعينة، ويُمكن قياس القدرة الشرائية من خلال مؤشر أسعار المستهلك باستعمال الدالة التالية: (نسبة مؤشر أسعار المستهلك لسنة الأساس/ نسبة مؤشر أسعار المستهلك للسنة المستهدفة) *مقدار العملة النقدية.

5. العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية[2]:

العرض والطلب:

يرتبط مفهوم العرض والطلب ارتباطا وثيقا بالقيمة الشرائية لعملة ما إذ يفسر ضخ العملة في الاقتصاد الدولي حيث تزدهر قيمتها عند ارتفاع الطلب المحلي والخارجي عليها وهوما ينعكس إيجابا على القوة الشرائية. بينما تنخفض قيمة العملة عند زيادة عرضها في السوق مما يتسبب في انخفاض الطلب عليها مما ينعكس سلبا على القوة الشرائية.

التضخم والانعكاس الاقتصادي:

يلعب مفهوم التضخم والانكماش الاقتصادي دورا مهما في القدرة الشرائية. حيث ان حدوث ظاهرة التضخم ناتج عن ارتفاع قيمة السلع الذي يؤدي بدوره الى انخفاض قيمة العملة والقوة الشرائية. اما الانكماش الاقتصادي مرتبط برجوع أسعار السلع الذي يؤدي الى زيادة القوة الشرائية للعملة .اي ارتفاع قيمتها كما انه مرتبط كذلك بتأخر النمو الاقتصادي .وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الناتج المحلي وارتفاع نسب البطالة.

[1] ايمان الحياري، مرجع سبق ذكره.
[2] ايمان الحياري، مرجع سبق ذكره

التوقعات الاقتصادية:

يحدث انخفاض في قيمة العملة في اقتصاد دولة ما عند انخفاض مؤشراتها الاقتصادية الأساسية، ومن بين احدى هذه المؤشرات بيع التجزئة الناتج المحلي الإجمالي، كما ان ارتفاع نسبة البطالة راجع لتأخر النمو الاقتصادي الذي يؤثر بدوره في قيمة العملة وبالتالي انخفاض في القوة الشرائية.

العجز التجاري:

يحدث العجز التجاري عندما تكون قيمة السلع المستوردة عالية عن قيمة السلع المصدرة مما يسبب في انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل عملة الدول الشريكة، كما يمثل الاستقرار السياسي والاقتصادي لأي بلد من العناصر التي تحدد سعر صرف عملته وكذا أسعار الفائدة والطلب على السلع. وكذلك يعد الميزان التجاري لواردات وصادرات البلد عنصرا مهما إذ أن ارتفاع قيمة عملة البلد راجع الى ارتفاع الطلب على سلعها المنتجة.

العمالة والأجور:

تتأثر القدرة الشرائية بالعمالة والأجور واقتصاد الدول بشكل عام .فكلما ارتفعت نسبة العمالة ارتفع معدل دخل الافراد الذي ينتج عنه ارتفاع في معدل الإنفاق وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي. مع العلم ان ارتفاع العمالة والأجور لا يترابط مع زيادة في الإيرادات التجارية للبلد حيث يتم حساب إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة النمو الديمغرافي ككل من منتجين ومستهلكين.

تسهيل الائتمان:

يعد توافر الائتمان واقراض الأفراد والشركات احدى العوامل المؤثرة في القوة الشرائية حيث هناك علاقة طردية بين حجم الائتمان المقدم من البنوك للأفراد والمؤسسات المالية. فكلما ارتفعت القروض الممنوحة، زادت عوائد البنوك من فوائد، مما تساهم في حركة عجلة الاقتصاد من خلال الإنفاق. ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

6. أهمية القدرة الشرائية:[1]

تكمن أهمية القدرة الشرائية في تأثيرها على قرارات الاشخاص والحكومات المالية. كأبسط القرار بتمثل في تحديد خيارات المستهلك الى أصعب القرار مثل تحديد سعر الأسهم. كما ان القدرة الشرائية تدل على حالة الاقتصاد للدولة.

[1] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره

الا انها يمكن ان تتوه في الأداء النقدي للشركات. الامر الذي ينعكس سلبا على المساهمين في الشركة. اذ قد تكون إيرادات الشركة وقدرتها الشرائية مرتفعة. وبالتالي ستعكس أرباحا مرتفعة بالمثل. ولكن قد يكون سبب الارتفاع الحقيقي هو الضغوط التضخمية وليس الأداء الجيد للشركة. وبالتالي سيتضرر كل من المساهمين وقيم الأوراق المالية. حيث انه كلما كان معدل التضخم أكبر كانت قيمة الورقة المالية اقل.

7.أسباب ضعف القدرة الشرائية[1] :

ان أسباب انخفاض وضعف القدرة الشرائية هو بالأصل نتيجة لسببين أولهما محلي، ويتمثل في انخفاض الدخل العام للأفراد والاسرة، والثاني خارجي ويكمن في الأزمة وارتفاع قيمة السوقية للسلع وفي معظم الأحيان، يكمن انخفاض القوة الشرائية للنقود عند استعمال العملات او المدخرات المالية الورقية وإنفاقها على قطاعات غير إنتاجية (استهلاكية). وهذا النوع من الإنفاق يمثل رفع الدخل النقدي دون اي تعويض بمعنى الزيادة في إنتاج السلع والذي يؤدي الى حدوث ظاهرة التضخم بارتفاع الأسعار للسلع والخدمات.

في المقابل، إنّ تقوية العملة الوطنية ورفع تسعيرتها سيؤديان عفويا إلى تحسين القدرة الشرائية للأفراد. وقد يحدث ذلك أيضاً عند ضخّ القروض الاستهلاكية في محركات الاقتصاد تؤدي إلى رفع مستوى معيشة الاقراد وبالتالي تحسين قدراتهم الشرائية وقدرتهم على شراء المنتجات من سلع وخدمات وفق مستوى الدخل الذي يتلقونه، شرط ضبط مستويات التضخم المحققة

المطلب الثاني: دور سياسة دعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية

تعمل سياسة الدعم الحكومي على زيادة القدرة الشرائية من خلال:

1 زيادة الدخول الحقيقية لتحقيق استقرار في الأسعار:

يسعى الدعم على زيادة المداخيل الحقيقية للفئات الأقل دخلا أو غير القادرة على العمل أو احوالهم المعيشية عسيرة، بالإضافة الى رفع قدرتهم الشرائية فينتج عنها زيادة في الطلب الاستهلاكي خصيصا في ظل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لتلك الفئات.[2]

1.1 دعم الجمركي (الإعفاءات الجمركية):

[1] وليد أبو سلمان، مرجع سبق ذكره.

[2] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 97

يمكن للدولة أن تقدم دعما للمنتوجات الأساسية وهذا عن طريق تخفيض او إعفاء هذه السلع المستوردة من الرسوم الجمركية، وهذا لضمان وصولها إلى المستهلك النهائي بأسعار منخفضة، وهذا ما يجعل الفئات ذوي الدخل المحدود والضعيف يتمكنون من اقتناء كميات ضرورية لهذه السلع في ظل إمكانياتهم المحددة. بالإضافة الى وجود دعم غير المباشر المتمثل في اعفاء المؤسسات الاقتصادية المنتجة لهذه السلع من الرسوم الجمركية لاستيرادها للمواد الاولية والآلات. والتي تولج في عمليات الإنتاج.[1]

2.1 دعم سعر الصرف:

ويمكن ايضا ان تقدم الدولة دعما للسلع الضرورية عبر سعر الصرف، بحيث يكون سعر الصرف التفضيلي للسلع المستوردة والخفض في تكاليفها، وهذا ما يسمح للمستهلك بشراء تلك السلع بأسعار منخفضة وهذا عن طريق رفع سعر صرف هذه السلع.[2]

3.1دعم أسعار السلع الأساسية:

تسعى سياسة الدعم الحكومي على تحقيق ثبات في الأسعار عبر استقرار الأسعار وخصوصا أسعار المواد الغذائية الأساسية والتخفيض من عبئ الضغوط التضخمية. والتصاعد المتواصل في الأسعار للفئات محدودة الدخل.[3] بالإضافة الى تحقيق الاستقرار النسبي لأسعار المنتوجات المستوردة، والتي تلتزم لشروط التجارة وتزايد الأسعار الدولية والتبادل الدولي، وكذلك تعمل على حماية السلع الضرورية وتكاليفها ومستلزمات الإنتاج المستوردة من انعكاسات الأسعار العالمية المرتفعة. [4]

كما أن الدعم يستطيع أن يحافظ على استقرار الأسعار من خلال ما يلي:[5]

- ✓ تخفيض في أسعار السلع والخدمات المدعمة. أي ان تكون بأسعار اقل مما هي علية حتى ولو كانت تباع في السوق الحرة بدون دعم،

[1] سعود محمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 27

[2] سعود محمد اللوزي مرجع سبق ذكره ، ص 28

[3] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44

[4] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص43

[5] حمود شافي العجمي، **إلغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي رؤية شرعية**، مجلة كلية دار العلوم، المجلد 37، العدد 131، 2020، ص 45

- ✓ ينعكس ثبات أسعار السلع والخدمات المدعمة على أسعار السلع والخدمات غير المدعمة، وهذا راجع الى دخول السلع المدعمة كسلع وسيطة في إنتاج سلع أخرى غير مدعمة مثل المواد الطاقوية.

4.1 دعم الضريبي (الإعفاءات الضريبية)

تسعى سياسة الدعم الضريبي على رفع دخل الأشخاص_عن طريق منح الإعفاءات الضريبية على المواد الغذائية الأساسية لتخفيض أسعارها وكذا على المداخيل المنخفضة لزيادتها، والذي ينتج عنهما رفع المستوى المعيشي للأفراد وتوفير وتحسين المستوى اللائق اجتماعيا.[1]

5.1 دعم الخدمات الاجتماعية:

يتمثل دعم الخدمات الاجتماعية في التعليم والسكن والصحة، الذي يؤدي إلى خفض في تكاليفها أو مجانيتها، والذي يعود بدوره بالفائدة على المستفيدين في تقليل إنفاقهم لتلك الخدمات وزيادة مداخلهم حقيقية. وبالتالي زيادة الطلب على المنتوجات الاستهلاكية وزيادة قدرتهم الشرائية[2]

2. زيادة الدخول النقدية للأفراد:

2.1 الدعم في إطار الحماية الاجتماعية:

يكمن دور الدعم في رفع المداخيل المالية للمواطنين في إطار العناية الاجتماعية من خلال تقديم المساعدات المالية مباشرة إلى العائلات الفقيرة، وتتمثل في عدة أنواع من بينها نذكر إعانة المعوقين وإعانة الأيتام وإعانة الشيخوخة والزواج ...الخ، والتي تساعد الاسر والعائلات وافراد المجتمع من تجاوز حالة العسر او العجز او التغير في الوضع الاجتماعي للأفراد وكذا الأزمات التي تنتج عن البطالة وهذا كله في إطار برنامج دعم شبكة الحماية الاجتماعية ، دون ان ننسى كذلك في حالة وفاة رب الأسرة أو الترمل او الطلاق ، أو عند الشيخوخة ووصول العامل الى مرحلة التقاعد، أو عند حدوث ازمات الطارئة او مفاجئة التي تسود الأمم نتيجة الحصار الاقتصادي او الحرب أو المجاعة.[3]

2.1 دعم الخدمات الاجتماعية:

من خلال تقديم دعم مالي مباشرة للفئات الفقيرة، ويكون مكرس لملازمة تلك الفئات على مزاولة أبناءهم للدراسة ومكافحة التسرب المدرسي حيث يشترط ويرتكز هذ النوع من الدعم في معظم الأحيان

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 110

[2] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 98

[3] عدي سالم علي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص ص128-129

على تحسين المستوى التعليمي للأطفال، ولمواصلة منح هذه الاعانة يحرص الأولياء على توفير مستلزمات الدراسة ومراقبة وملازمة أولادهم في مسارهم الدراسي لإنجاح هذا البرنامج. كما ان الهدف من تقديم الدعم المالي هو توفير الخدمات التعليمية والصحية والتدريبية وخصوصا عند استعماله بالشكل الصحيح وذلك بتحقيق تحسينات في قدراتهم الإبداعية والإنتاجية للفئات المعوزة، وهذا ما ينتج عنه رفع من مداخيلهم وتطوير كفاءة أدائهم وإنتاجياتهم. بالإضافة الى تقديم الدعم لمساعدة تلك الطبقات في اقتناء مساكن خاصة.[1]

3. أثر الدعم الحكومي على زيادة الاستهلاك وتخفيض الأسعار وفق النظرية الاقتصادية الجزئية:

ان النظرية الاقتصادية الجزئية تهتم بتوازن السوق وسلوك المنتج والمستهلك على مستوى سلعة او خدمة معينة والشكل الموالي يوضح أثر الدعم الحكومي على توازن السوق وعلى المستهلك والمنتج والإنتاج.

الشكل رقم (01-02): أثر الدعم على توازن السوق

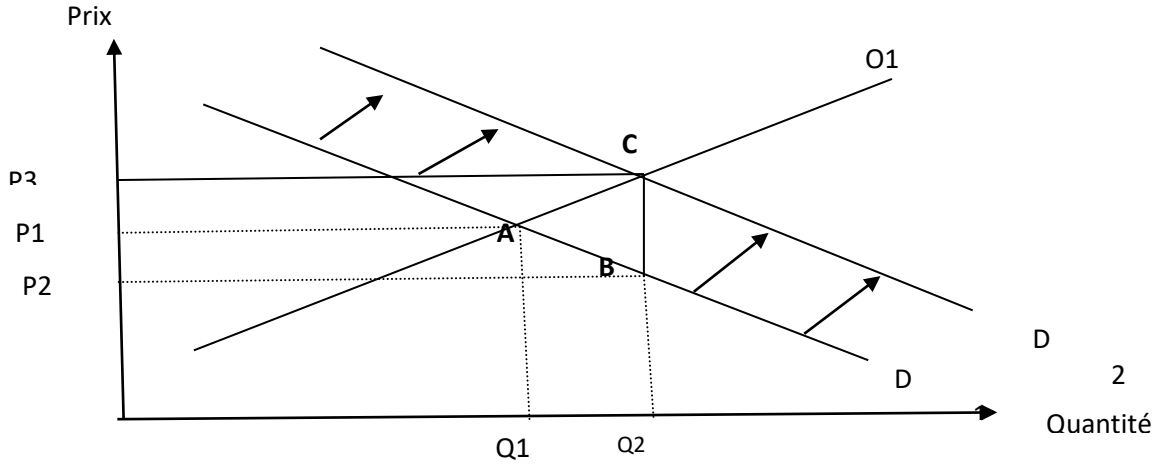

المصدر: عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 39

نلاحظ في الشكل السابق أنه يوجد هناك توازن في نقطة A (P1,Q1) وعند قيام الدولة بمنح الدعم فان منحنى الطلب انحرف إلى الأعلى في الوضع التوازني الجديد الممثل في نقطة C(P3,Q2) وقيمة الدعم يساوي (P3-P2) وبالتالي السعر الذي يسدده المستهلك هو P2 والسعر الذي يتلقاه

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-113

المشتري هوP3 .كما نرى أن قيمة انتفاع المنتج من الدعم هو P3−P1 وقيمة استفادة المستهلك من الدعم هوP1−P2.[1]

وفق المنحني فانا لدينا ثلاثة معادلات وهي:[2]

1. $Ps = fs(Q)$ دالة العرض
2. $Pd = fd(Q)$ دالة الطلب
3. S=P3−P2 مقدار الدعم

من خلال المنحني تبين أن الدعم ساهم في رفع الاستهلاك بقيمة (Q2−Q1) وكذا في انخفاض الأسعار بمقدار الدعم الذي يكتسب منه المستهلك والذي هوP1−P2 وهذا ما يفسر ان للدعم اثر في تخفيض الأسعار وزيادة والاستهلاك والحد من التضخم.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في الفصل الأول لاحظنا ان هناك عدة مفاهيم لسياسة الدعم الحكومي وقد اجتمعت على ان الدولة هي من تتحمل تكاليف هذه السياسة سواء من خلال نفقاتها او تنازل عن بعض الإيرادات. وهناك اشكال متعدد من أنواع الدعم الحكومي تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية على غرار تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق اهداف الاجتماعية على غرار تحقيق التنمية الاجتماعية.

ان سياسة الدعم الحكومي لها دور مهم في زيادة القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشي للأفراد، وهو ما يؤكد على أهميتها في محاربة ظاهرة الفقر سواء من خلال زيادة الدخول الحقيقية والنقدية للأفراد او تخفيف من بعض التكاليف الأخرى من اجل توفير حد أدنى للغذاء الافراد وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المعوزة، وبالتالي يوجد عدة أنماط من سياسة الدعم الحكومي التي تعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة استهلاكهم.

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 56

[2] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 40

الفصل الثاني

الفصل الثاني: انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على القدرة الشرائية في الفترة 2010-2020

تمهيد:

تعتبر سياسة الدعم الحكومي في الجزائر من اهم سياسات التي تعتمدها الحكومة من اجل تحقيق اهداف الاجتماعية الى جانب الأهداف الاقتصادية، بحيث تعمل على محاربة الفقر ونقص التغذية بالإضافة الى تحسين مستوى المعيشي للفئات المحدودة الدخل، ولا يمكن ان يحدث ذلك الى عبر تحسين القدرة الشرائية للأفراد ولذا سنتطرق الى ومجهوداته وانعكاساته في زيادة القدرة الشرائية للأفراد.

المبحث الأول: اشكال وتطور سياسة الدعم الحكومي بالجزائر

المطلب الاول: أشكال منظومة الدعم الحكومي في الجزائر:

الشكل رقم (02) : اشكال الدعم الحكومي بالجزائر

المصدر: دندن فتحي حسن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة الجامعية 2022-2023، ص 118

أخذت منظومة الدعم في الجزائر شكلين مختلفين وهما الدعم الضمني والدعم الصريح

المطلب الاول: الدعم الصريح:

يتمثل الدعم الصريح في الانفاق العام حيث يكون مسجلة بصورة صريحة وواضحة وينشمل هذا البند كمصروفات على عاتق الموازنة العامة للدولة. ويتألف من تحويلات الاجتماعية والإعانة الخاصة للشركات العمومية والإعانة الموجهة لتخفيض المعدلات الفائدة.[1]

1. التحويلات الاجتماعية:

تمثل التحويلات الاجتماعية جزء معتبر من الموازنة العامة للدولة، التي تمول مخصصاتها العديد من أبواب الميزانية، خاصة التدخلات العمومية وإعانات التسيير ومصاريف المستخدمين (مثل المنح العائلية، المساهمات في الخدمات الاجتماعية) وكذلك في بعض حسابات التخصيص الخاص (مثل الصندوق الوطني للسكن). وتستهدف التحويلات الاجتماعية أساسا الأنشطة الموجهة للعائلات (دعم التربية، ودعم أسعار الحليب والحبوب والزيت والسكر، ودعم الكهرباء والغاز والماء)، ودعم قطاع السكن (حسابات التخصيص الخاصة المناسبة)، ودعم الصحة ودعم المعوزين، والمعاقين وذوي المداخيل الضعيفة .[2]

الجدول رقم (01) : تطور التحويلات الاجتماعية في الفترة 2010- 2020 الوحدة بالمليار دج

السنوات	مجموع التحويلات الاجتماعية	التحويلات الاجتماعية / ميزانية الدولة %	التحويلات الاجتماعية / الناتج الداخلي الخام %
2010	1239,26	26,60	10,30
2011	2065,07	34,80	14,30
2012	1868,50	24,10	11,60
2013	1574,36	22,90	9,50
2014	1609,12	21,00	9,30
2015	1830,31	20,90	11,00
2016	1841,57	23,10	9,80
2017	1624,92	23,60	8,70

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص119

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019**، ص ص 58-59

2018	1763,82	20,40	8,70
2019	1820,77	21,30	8,80
2020	1847,52	23,60	9,80

المصدر: دندن فتحي حسن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة الجامعية 2022-2023، ص 136.

نلاحظ من الجدول السابق ان تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية شهدت تذبذب في الفترة 2010-2020 الا ان هذا التذبذب راجع الى تراجع ايرادات الدولة خاصة النفطية حيث حظيت سياسة الدعم الاجتماعي باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائري حيث خصصت لها نسبة معتبر من ميزانية العامة للدولة خاصة في سنة 2013 بنسبة 34,80 % من اجمالي موازنة العامة للدولة، وبالرغم من تراجعها في سنة 2015 الى نسبة ما يقارب 21 % الى ان نسبتها اصبحت مستقرة بين 20 و30 بالمئة وما يؤكد على الدور الاجتماعي للدولة هو حجم التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي الخام حيث ترواح مابين 8,70 و 11,60 بالمئة في الفترة 2012-2020

ومن اشكال التحويلات الاجتماعية نجد:

1.1 دعم السكن:

ويغطي هذا النوع من النفقات دعم السكن العمومي الايجاري والسكن المدعم والتي تشمل السكن الريفي، الترقية المدعمة، والبيع بالإيجار[1] ويتكفل صندوق الوطني للسكن (CNL) بمنح نفقات الدعم لحصول الفئات الهشة ومتوسطة الدخل على السكن[2]

2.1 دعم العائلات:

وينقسم بدوره إلى:

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لســـنة 2019**، ص 59

[2] موقع الإلكتروني لوزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية https://www.mhuv.gov.dz تم التصفح بتاريخ 2021/12/02

- **المنح ذات الطابع العائلي:** تعد التعويضات العائلية عائدا مكملا لمصلحة العاملين الأجراء، حيث تضم كلا من المنح العائلية ومنحة التمدرس، حيث يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS) للمستفيدين [1]

- **دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية:** تدعم الجزائر السلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع بشكل كبير بغرض تامين استقرار الأسعار في السوق المحلية، ودعم مداخيل الفلاحين بواسطة المساعدات المباشرة، كما تعمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية .اما فيما يخص الثاني من المساعدات فبدعم أسعار السلع المستوردة أو مدخلات إنتاجها مثل: الزيت ،السكر ، الحليب والحبوب، اذ تمولها الدولة بنسبة المقدرة بالفرق بين سعر السوق الدولي وسعر البيع للمستهلكين والمنتجين على حد السواء، حيث تعد سياسة الدعم هذه مناسبة لحماية القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا.[2]

دعم الكهرباء والغاز والماء: تتضمن التوزيع العمومي للغاز. وتوفير الكهرباء في الريف، والتعويض عن تنزيلات كشوفات حساب الكهرباء في ضواحي الجنوب

3.1 الدعم الصحي :

ويشمل مساعدة الصحة المدرسية والمؤسسات الاستشفائية، وكذا نفقات علاج وإقامة المحتاجين الغير مضمونين بالمستشفى المركزي للجيش، والمصاريف الخاصة بالخدمات المقدمة في إطار اتفاقية التعاون الطبي.... إلخ.

[1] مريم بن دهينة واخرون، **تأثير حجم الدعم الاجتماعي من خلال الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)**، ملتقى الوطني حول اثر استحداث نظم واليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 03 جوان 2021، ص 4

[2] مريم بن دهينة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8

4.1 دعم معاشات المتقاعدين:

ويتمثل في دعم صندوق التقاعد العسكري، والتعويضات التكميلية لمعاشات تقاعد المجاهدين، تعويضات إضافية للأفراد ذو المعاشات الصغيرة .

5.1 دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة:

وذلك من خلال المشاركة في تمويل وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، المساهمة في تمويل المنشآت المتخصصة في الضمان الاجتماعي والمساهمة في الخدمات الاجتماعية للموظفين، وكذا المساهمة في دعم الحركة الجمعوية (الاجتماعية، الثقافية، الرياضية)، وحماية الطفولة، والتكفل بنفقات التوصيل للمعاقين، المساهمة في التأمين الاجتماعي للحالات الخاصة، التعويض عن مصاريف المواصلات في مناطق الجنوب، معاشات وتعويضات المعاقين 100%، تعويض الفارق في الدخل للعمال الذين مسهم رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون...إلخ.

6.1 دعم المجاهدين:

تعد منح مخصصة لذوي حقوق كالشهداء والمجاهدين، وضحايا المتفجرات. وكذلك كبار الضحايا المدنيين. وتمتثل هذه الاعتمادات لخاصية تقييمية. وهو يضم مختلف الدعم الذي يحصل عليه المعنيون من مجانية العلاج والمعاشات، وكذا التكفل بمصاريف النقل، إلخ [1]

2. الاعانات الموجهة لتخفيض معدلات الفائدة: [2]

تسعى الحكومة على تشجيع الاستثمار وتنظيم وخلق المشاريع بتدعيم أسعار الفائدة. أين تستفيد كل المؤسسات والشركات الجزائرية من تخفيضها على القروض الاستثمارية. حيث يرضخ هذا النوع من الحوافز ل:

- ✓ التدابير و الإجراءات العامة: جاء في المادة 51 من الأمر رقم 01-10 و الذي يرخص بموجبه للخزينة العمومية التكفل يلي: (أولا: الفوائد المتعلقة بمدة تأجيل الدفع و تخفيض نسب فوائد

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**، ص 66

[2] صولي سلمى، عنان عفاف، **سياسة الدعم الحكومي في الجزائر و أثرها على الإقتصاد الوطني**، ملتقى الوطني حول أثر استحداث نظم وآليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، ص 9

القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات و الهيئات العمومية، ثانيا: الفوائد المتعلقة بمدة الإعفاء و تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات الجزائرية في إطار تمويل برامجها الاستثمارية، ثالثا: الفوائد المتعلقة بمدة تأجيل ثلاث سنوات في إطار إعادة جدولة ديون المؤسسات الجزائرية التي تواجه صعوبات من طرف البنوك و المؤسسات المالية).

- ✓ التدابير والإجراءات الخاصة: والتي تنفذ على بعض المجالات في بعض الاماكن المعينة، أو لبعض العينات الخاصة من أفراد المجتمع. كما يوجد اعانات اخرى مرسلة للشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية وشركة الطيران الجزائية.

3 الإعانات الخاصة للشركات:

تسعى الدولة الى تقديم الدعم إلى المؤسسات والهيئات العمومية مقابل تقديم خدمات عمومية بأسعار معينة، لتعويض الخسائر الناجمة عن هذه الأسعار وتتمثل هذه المؤسسات في:

- ✓ **الإعانات المخصصة لشركات النقل العمومية:** وتجند هذه الإعانات في حصيلة الخاصة والتابعة لوزارة النقل والأشغال العمومية تحت رقم 125–302 ويسمى هذا الحساب بصندوق تطوير النقل العمومي، والذي يهدف إلى تمويل التفاوت المدون بين السعر المنفذ من طرف مؤسسات النقل الوطنية والتعريفة الحقيقية. حيث ان مؤسسة النقل هي الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية مترو الجزائر، مؤسسة النقل الحضري وخطوط الجوية الجزائرية. ووصلت استهلاكات هذا الصندوق في سنة 2017 مبلغ 23.854 مليار دج [1]
- ✓ **الإعانات المخصصة للشركة الجزائرية للمياه:** وهي التعويضات المكرسة للتعويض النقدي الممنوح من قبل ميزانية الدولة والمتعلق بالفرق في تسعيرة الماء" الفرق الموجود بين السعر الحقيقي والسعر الإداري".[2]

المطلب الثاني: الدعم الضمني:

وهو عبارة عن اعتمادات لا تكون مسجلة مباشرة على عاتق الميزانية العامة للدولة، وانما عن طريق التنازل عن الإيرادات المستحقة، أو إعادة ابتياع للديون المتعلقة بالشوائب المالية لبعض المؤسسات

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017**، ص113

[2] حنصال ابوبكر، **سياسة دعم الأسعار: أسبابها، أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية–**، اطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، السنة الجامعية 2019-2020، ص 75

الاقتصادية، خاصة المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي والتي توجب عليها الدولة بيع منتوجاتها بأسعار معينة إداريا،

نلاحظ من الجدول الموالي ان دعم الطاقة اخذ حصة الاسد من سياسة الدعم الضمني حيث قارب نسبة 65% من مجموع قيمة الدعم الضمني في سنة 2012 و2013 وانخفضت الى نسبة 54% و57% في سنوات 2014 و2015 على التوالي. وما نقراه من الجدول ان سياسة الدعم الحكومي في جانب التنازل عن ايراداتها حيث خصصت لها نسبة كبيرة في ميزانيتها بنسبة تتراوح بين 12.83 الى 18.1 بالمئة من ناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2012-2015.

الجدول رقم (02): تطور مخصصات الدعم الضمني في الفترة الممتدة بين 2012-2015

الوحدة: مليار دج

التعيين		2012	2013	2014	2015
الإعفاءات الجبائية		942.6	1081	957	867.484
الدعم المرتبط بالعقار		65.8	66.85	56.3	/
تدخلات الخزينة العمومية		/	/	10	/
الدعم الضمني لأسعار للمواد الطاقوية:	**دعم الضمني لأسعار الوقود**	777.5	818.20	630	
	دعم الضمني لأسعار للغاز موجه لإنتاج الكهرباء	622	684.20	315	
	دعم الضمني لأسعار الغاز الموجه للاستهلاك النهائي	525.5	578.05	441	
	المجموع	1923	2080.45	1386	1300
دعم توازن شركة سونلغاز" الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء":		0	0	154.3	0
المجموع		2931,4	3228,3	2560,6	2167,48
حجم الدعم الضمني من ناتج المحلي الإجمالي		18.1	19.4	14.9	12.83

المصدر: دندن فتحي حسن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة الجامعية 2022-2023، ص137.

حيث تكمن بنود الدعم الحكومي الضمني كالاتي :[1]

[1] صولي سلمى، عنان عفاف، **سياسة الدعم الحكومي في الجزائر و أثرها على الإقتصاد الوطني**، ملتقى الوطني حول أثر استحداث نظم وآليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص 9-10

1. النفقات الموجهة للإعفاءات الضريبية:

تتمثل في كافة الصفات الضريبية المقدمة من قبل الدولة، وتشمل على أكثر من 500 إجراء وتدبير لخفض الضرائب، حيث تلمس 16 قطاع نشاطات اقتصادية واجتماعية ونظامين خاصين ب:

- ✓ تشجيع الاستثمار والتوظيف الخاص بالوكالات التالية: وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC؛ والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI،
- ✓ النظام الخاص بالقاطنين بالجنوب والهضاب العليا؛

2. العمليات المتعلقة بالبناء والعقارات: وتتمثل في حصيلة الوعاء العقاري. وكذا بيع الأراضي والعقارات الخاصة ببرامج الإسكان العمومي بسعر مدعم .

3 دعم المواد الطاقوية : يتضمن دعم المواد الطاقوية (الوقود بكل أنواعه منها البنزين والمازوت و الغاز الطبيعي بصنفيه سوآءا المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية او الموجهة لهدف الاستهلاك العائلي)، اذ يتجلى دعم المواد الطاقوية في تعويض الفارق في الأسعار المدونة والمحددة من قبل السلطات العمومية للغاز الطبيعي والمنتجات البترولية للسوق المحلي وأسعارها عند التصدير.

4 دعم توازن سونلغاز SONELGAZ (الشركة الوطنية لتوزيع الغاز و الكهرباء): قامت الحكومة الجزائرية بتدعيم أسعار كل من الغاز و الكهرباء بصفة جد قيمة وقد تم تحديد أسعارها إداريا ، مما جعل المواطن الجزائري يدفع ثمن الغار بقيمة تقل بعشرين مرة عن معدل المتوسط للدول الأخرى ، اما فيما يخص سعر الكهرباء فيقل بعشر مرات عن البلدان الاخرى .

المبحث الثاني: مجهودات سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية خلال الفترة 2010-2020.

تعمل سياسة الدعم الحكومي على استهداف بالجانب الاجتماعي للأفراد فهي تسعى الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم ومن اهم مؤشرات الرفاهية هي تحسين قدراتهم الشرائية وتستهدف سياسة الدعم الحكومي بطريقة مباشرة وغير مباشرة في زيادة قدرات الاستهلاكية للأفراد.

المطلب الأول: مجهودات سياسة الدعم الحكومي في زيادة قدرة الشرائية للأفراد بطريقة مباشرة في الفترة 2010-2020

يوجد عدة سياسات دعم الحكومي تستهدف بصورة مباشرة على الرفع من قدرات الشرائية للأفراد وهي تحويلات نقدية مباشرة للأفراد متمثلة في المنح العائلية ودعم معاشات المتقاعدين دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة، وتحويلات عينية تعمل على تحقيق استقرار في الأسعار وهي دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ودعم الكهرباء والغاز والماء ودعم الضمني لمواد الطاقوية والجدول موالي يوضح تطور هذه سياسات الدعم الحكومي ونسبة استهداف المباشر من مجموع التحويلات الاجتماعية.

نلاحظ من الجدول الموالي ان التحويلات الاجتماعية قد خصصت نسب معتبر من سياساتها لاستهداف بطريقة مباشرة زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وزيادة قدراتهم الاجتماعية، حيث تراوحت نسبتها في الفترة 2010-2020 ما بين 40% و50% ماعدا سنة 2011 حيث كانت حجمها بنسبة 35.26%، وفي سنة 2013 بلغت النسبة 50% أي نصف تحويلات الاجتماعية خصصت لاستهداف زيادة في قدرات الاستهلاكية للأفراد، وهذا ما يؤكد على سعي الحكومة على تحسين مستوى المعيشي للأفراد وقضاء على ظاهرتي الفقر ونقص التغذية.

ومن الجدول رقم (03) نلاحظ ان سياسة الدعم الضمني قد خصصت نسبة تراوحت بين 54% و 65% من قيمتها لاستقرار وانخفاض أسعار مواد الطاقوية والتي هي الوقود بكل انواعه والغاز للاستهلاك والموجه لإنتاج الكهرباء، ولكن هذه السياسة لا تقتصر على استهداف زيادة في القدرة الشرائية للأفراد فقط بل تشمل تخفيض تكاليف الإنتاج للمنتجين والذين يعتبرون اكثر استفادة من تخفيض أسعار المواد

الطاقوية. وسنتطرق بالتفصيل الى جهود كل نوع من سياسات السالفة الذكر في زيادة قدرات الاستهلاكية للأفراد.

جدول رقم (03) : تطور قيمة سياسات الدعم الحكومي التي تساهم بطريقة مباشرة في زيادة القدرة الشرائية في الفترة 2010-2020

السنوات	المنح ذات الطابع العائلي	دعم اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية	دعم الكهرباء والغاز والماء	دعم معاشات المتقاعدين	دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة	نسبة الدعم المباشر الصريح للقدرة الشرائية من مجموع التحويلات الاجتماعية
2010	44,429	96,151	90,447	144,03	128,758	40,65%
2011	41,642	279,115	82,374	139,519	185,527	35,26%
2012	41,405	215,63	76,022	249,95	211,821	42,54%
2013	41,892	197,406	65,973	257,936	224,569	50,04%
2014	42,478	213,693	62,957	252,097	178,659	46,60%
2015	41,813	246,819	81,519	251,308	172,673	43,39%
2016	42,717	224,499	62,839	243,513	163,221	40,01%
2017	41,585	182,129	65,107	236,781	149,625	41,55%
2018	36,298	197,715	81,745	256,205	153,292	41,12%
2019	34,331	208,411	88,848	281,974	153	42,10%
2020	41,837	198,79	81,918	288,379	168,372	42,18%

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على:

1. دندن فتحي حسن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة الجامعية 2022-2023، ص 136

1. المنح ذات الطابع العائلي :

وهي المنح العائلية ومنح التمدرس وتسمى أيضا بالتعويضات العائلية و التي تعد دخلا تكميليا لفائدة العمال الأجراء ، ويحمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS)بتقديمها للمستفيدين كالتالي:[1]

1.1المنح العائلية:

وهي منح مخصصة للاسر التي لديها أطفال والتي تهدف بدورها الى رفع من قدرتهم الشرائية، فيما يخص الافراد التي تكون مداخيلهم الشهرية تساوي او تقل عن 15 الف دينار جزائري وخاضعة لاشتراكات الضمان الاجتماعي تكون قيمة المنحة ب600 د.ج شهريا للطفل الواحد، ، اما فيما يخص الافراد الذين يكون دخلهم الشهري الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي يتجاوز 15الف دينار جزائري فقيمة المنحة تقدر ب300 دينار جزائري شهريا للطفل الواحد

1.2 منحة التمدرس:

ينتفع منها العائلات التي لديها الأطفال متمدرسون ويبلغ سنهم ما بين 6 سنوات و17 سنة أو 21 سنة ، بالنسبة للأفراد الذين يكون دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي يساوي أو يقل عن 15 الف دينار جزائري تكون قيمة المنحة تقدر ب 800 دينار جزائري للطفل الواحد في كل سنة دراسية ، و400 دينار جزائري للطفل الواحد في كل سنة دراسية للأفراد الذين يكون دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي و يتجاوز15 الف دينار جزائري .

نلاحظ من الجدول رقم (03) ان تطور قيمة منح ذات طابع العائلي متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض من سنة وأخرى، وكان متوسط قيمتها في الفترة 2010-2020 ما يقارب 41 مليار دج، ونلاحظ كذلك انخفاض قيمتها مقارنة مع سياسة الأخرى وهذا راجع الى أن قيمة المنحة المقدمة منخفضة بين 300 و600 دج في السنة والتي تعتبر رمزية لا أكثر.

[1] مريم بن دهينة واخرون، **تأثير حجم الدعم الاجتماعي من خلال الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)**، ملتقى الوطني حول اثر استحداث نظم واليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 03 جوان 2021، ص 4

2. دعم أسعار المواد الأساسية (دعم أسعار الحبوب، والحليب، والسكر والزيت):

تقوم الدولة الجزائرية بدعم سلع واسعة الاستهلاك خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، والتي هي مادة الحبوب والحليب، السكر وزيت المائدة. وتكون الأسعار محددة في مختلف نقاط توزيع هذه المواد من المنتج او المستورد الى المستهلك. لتخفيض أسعارها بالشكل تتناسب مع مداخيل الفئات محدودة الدخل وتحقيق الأمن الغذائي لها.[1]

تدير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري دعم أسعار مواد الحبوب والحليب، من خلال الدواوين المختصة، حيث يتكفل ديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) بدعم أسعار مواد الحبوب حيث تحصل في سنة 2019 على حصة الأسد بنسبة 91.49% من مجموع اعتمادات مخصصة لوزارة الفلاحة لدعم الأسعار. أما الباقي فخصصت للديوان الوطني المهني للحليب (ONIL) والذي يدير عملية دعم أسعار الحليب. علما ان هذه الدواوين تقوم بتغطية الفارق في سعر شراء الحبوب ومسحوق الحليب وسعر البيع لوحدات التحويل [2]

وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-132 المؤرخ في 13أبريل سنة 1996 تم تحديد سعر الدقيق في مختلف مراحل التوزيعه ب 2000,00 دج/ق للخبازيين و2080.00 دج/ق للتجار بالتجزئة أما فيما يخص الحليب فحدد بسعر 25 دج لكيس الواحد[3]

في بداية شهر مارس من سنة 2011 تم اتخاذ قرار دعم السلع من اجل استقرار الأسعار والمتمثلة في السكر وزيت المائدة ، بحيث حدد سعر الزيت الغذائي المكرر العادي ب 650 دج لصفيحة 5 لتر، و250 دج لقارورة 2 لتر و125 دج لقارورة 1 لتر، أما بالنسبة للسكر الأبيض فحدد ب 90 دج للكيلوغرام لغير الموضب و95 دج للموضب.[4]

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 124

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019**، ص 60

[3] مرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فبراير سنة 2001، و المتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر و الموضب في الأكياس عند الإنتاج و في مختلف مراحل التوزيع).ج.ر 0 9المؤرخة في 17 فباير(2016

[4] المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة 2011

ومن الجدول رقم (03) نلاحظ ان قيمة دعم المخصص لدعم أسعار واسعة الاستهلاك شهدت تذبذب هي أخرى من سنة لأخرى حيث كانت اعلى قيمة لها في سنة 2011 بقيمة 279 مليار دج واقل قيمة لها في سنة 2010 ب 96 مليار دج، وبلغ متوسط قيمتها في الفترة 2010-2020 ب 205 مليار دج، وتعتبر هذه القيمة معتبر جدا وهذا نظرا لأنها سياسة شاملة وتستهدف جميع فئات المجتمع الغنية والفقيرة، وكذلك تعتبر هذه المواد واسعة الاستهلاك وذات ميل استهلاكي كبير.

3.دعم الكهرباء والغاز والماء:

تدعم التحويلات الاجتماعية المياه عن طريق تعويض أسعار المياه التي تنتجها وحدات تصفية مياه البحر، بالإضافة الى خفض فاتورة الكهرباء لفائدة ثلاث الولايات من الهضاب العليا وكذا ولايات الجنوب. وكهربة المناطق الريفية والتوزيع العمومي للغاز، وتبقى تكاليف توسيع شبكة الكهرباء على عاتق الدولة وعلى مستوى القطر الوطني ، وسعيا منها إلى تحقيق نسبة 95% وما فوق كنسبة تغطية بالكهرباء. [1]

أما فيما يخص تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب يبقى من أولويات للسياسة الوطنية للمياه طبقا للمادة 2 من القانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 4 أوت 2005 تتجاوب القواعد التسعيرة المياه لأسس الضمان الاجتماعي والتحفيز على اقتصاد الماء المذكور في القانون الخاص بالمياه. حيث إن هذه التسعير معينة بمعايير خاصة:[2]

- ✓ مقياس الإدماج الاجتماعي بتلبية الحاجات الحيوية للماثات في البيت. بحسب لفئة استهلاك مفوتر بتطبيق التسعيرة الرئيسية السارية التأثير
- ✓ مقياس ارتفاع التثمين المنفذ على العائلات وفقا لأقساط متزايدة الاستهلاك المنزلي.
- ✓ معيار التمييز والتفريق بين الأسعار وفقا لفئات المستخدمين (الأسر- الإدارة والخدمات – الوحدات الصناعية والسياحية)

ونلاحظ من الجدول السابق ان مخصصات دعم الصريح لأسعار الكهرباء والغاز والماء شهدت هي أخرى تذبذب حيث تراوحت قيمتها في الفترة 2010-2020 بين 62 و90 مليار دج وبمتوسط 76

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 125

[2] موقع وزارة الري الجزائرية، تم التصفح بتاريخ 2023/07/17، الرابط: https://www.mre.gov.dz/

مليار دج وهذه مخصصات تذهب اغلبها الى تخفيض أسعار المياه حيث بلغت قيمتها في سنة 2019 ب44 مليار دج هذا نظرا لأنها سياسة شاملة لكل فئات المجتمع الغنية والفقيرة وليس مثل دعم أسعار الكهرباء والغاز التي هي خاصة بالمناطق الجنوبية وثلاث ولايات من الهضاب. بالإضافة الى ان المياه هي أساس الحياة الانسان لا يمكن استغناء عنه.

4.دعم معاشات المتقاعدين:

في ظل تزايد المستمر لمؤشر أسعار استهلاك (IPC) في الجزائر وتراجع معها مداخيل الحقيقية والقدرة الشرائية للفئة المتقاعدين والذين يعتبرون فئات العاجزة عن العمل، قد منحت سياسة الدعم الحكومي تحويلات نقدية مباشرة لهذه الفئات وبصفة دورية[1]على اساس مبدأ إعادة التسعير السنوي المنتظم للمعاشات والمنح، بالإضافة إلى إعادة التسعير الاستثنائي المقدم من طرف السلطات العمومية. كما ان نشاط الدولة المتعلق بدعم القدرة الشرائية لأصحاب معاشات التقاعد الصغيرة ومعاشات العجز الخاضعة لنظام الأجراء وغير الأجراء[2] يتوزعون على حسب طبيعة الدعم كما يلي:[3]

- ✓ علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب منح التقاعد (ICPRI)
- ✓ علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب المنح (ICAR)
- ✓ التعويض التكميلي للمنح والريوع (ICPR)
- ✓ التعويض التكميلي التفاضلي من أصحاب المعاشات الصغيرة.
- ✓ زيادة استثنائية بنسبة 5% على المعاشات ومنح التقاعد من نظام الأجراء وغير الأجراء
- ✓ إعادة تثمين استثنائي لمعاشات منح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء

[1] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **تقييم سياسة الدعم الحكومي في الفترة (2000-2020) : مقاربة اجتماعية**، Revue Algérienne d'Economie et gestion ، المجلد رقم 16، العدد 2022/02، ص90

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**، ص61

[3] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، تقييم سياسة الدعم الحكومي في الفترة (2000-2020) : مقاربة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص90

وقد تم منح دعم نقدي مباشر لأغلب الافراد من فئة المتقاعدين، حيث استفاد ما يقارب 4 ملايين و126 الف متقاعد من دعم النقدي في سنة 2015 و تزايد عدد المستفيدين الى 4 ملايين و180 الف مستفيد في سنة 2016 وانخفض عدد مستفيدين الى 3 ملايين و398 الف متقاعد في سنة 2019.[1]

ومن الجدول السابق نلاحظ ان هذه الفئة قد تلقت عناية خاصة من طرف الدولة عبر تخصيصها مبالغ كبيرة في تحويلات الاجتماعية والنفقات الدولة حيث قدرة مجموع مخصصات دعم المتقاعدين في الفترة 2010–2020 قيمة 2601 مليار دج بمتوسط يقدر ب236 مليار دج في سنة وهو ما يمثل نسبة 32% من مجموع تحويلات الاجتماعية المخصصة لزيادة القدرة الشرائية بصورة مباشرة. ويعود اهتمام الدولة الكبير لفئة المتقاعدين الى ان هذه الفئة لا يمكنهم مجابهة ظروف الصعبة لحياتهم وعدم تحقيقهم حد الأدنى المعيشي نظرا لارتفاع متزايد لمؤشر أسعار استهلاك من جهة وعدم قدرتهم على العمل ومحافظة على ظروفهم المعيشية ولذا لابد على الدولة التدخل لحماية هذه الفئة في إطار مسؤولية الاجتماعية للدولة اتجاه مواطنيها.

5.دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة:

من اجل زيادة في قدرات الشرائية وتحسين مستوى المعيشي لفائدة المعوقين والمعوزين والمسنين فقد تم منحهم دعم نقدي مباشر يدعى منحة التضامن الجزافية، وتتفاوت قيمة التحويلات من فئة في إطار الحماية الاجتماعية للفئات السالفة الذكر، وكان عدد المستفيدين إلى غاية سنة 2018 كالتالي:[2]

- ✓ **منحة التضامن الجزافية لفائدة المعاقين:** تحت منظومة الدعم الحكومي قدمت الدولة المنحة الجزافية للتضامن لفائدة المعاقين الذي بلغ عددهم حوالي 270 ألف معاق ، بالإضافة إلى التغطية الاجتماعية من خلال استفادتهم من التأمين الصحي، وقد كلف هذا التنظيم قيمة 14 مليار دج في السنة.

- ✓ **منحة التضامن الجزافية لفائدة المعوزين: وهي منحة مخصصة لحماية العائلات والأشخاص المحتاجين** ، حيث استفاد منها ما يقارب 950 ألف شخص في سنة 2018 منهم 300 ألف معيل وبالإضافة إلى توفير التغطية الإجتماعية لهم.

[1] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، تقييم سياسة الدعم الحكومي في الفترة (2000-2020) : مقاربة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص90

[2] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، تقييم سياسة الدعم الحكومي في الفترة (2000-2020) : مقاربة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 91

✓ **منحة التضامن الجزافية لفائدة المسنين:** يستنفع قرابة 300 ألف مسن الذين يحصلون على الدخل من منحة التضامن الجزافية.

من الجدول السابق نلاحظ ان قيمة مخصصات دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة في الفترة 2010-2020 بلغت 1889 مليار دج بمتوسط 171 مليار دج في سنة حيث شهدت الفترة 2013-2019 تراجع في مخصصات هذا النوع من دعم من 224 مليار دج الى 153 مليار دج والذي الأدنى في الفترة 2011-2020 الا انه ارتفع في سنة 2020 الى 168 مليار دج وهذا راجع الى الحكومة قامت بزيادة المنحة التضامن الجزافية بالنسبة للمعاقين إعاقة كلية.

6. دعم الضمني لمواد الطاقوية:

تقوم الحكومة بتحديد أسعار المواد الطاقوية من الكهرباء والغاز والوقود، من اجل استقرار أسعار هذه المواد ومؤشر أسعار الاستهلاك لزيادة قدرات الشرائية للأفراد وتحسين نوعية حياة وزيادة فرص الطبقات الهشة والفقيرة في الحصول على الطاقة،[1] ويمثل دعم الضمني للمواد الطاقوية الفرق بين متوسط تكلفة للوحدة (تكلفة انتاج) ومتوسط سعر البيع هذه المواد بالإضافة الى تنازل الدولة عن بعض الرسوم والضرائب الداخلية.[2]

يكون دعم الكهرباء من خلال تحديد سعر الغاز الموجه لتوليده وحسب نمط استعماله، بحيث يكون الكهرباء مخصص للأسر يكون سعر الغاز ب 780دج/1000 متر مكعب، اما إذا كان الكهرباء مخصص للاستهلاك الصناعيين او لمنتجي الكهرباء لا يملكو شبكة نقل الغاز أو الكهرباء فيكون سعر الغاز بـ1.560دج/1000 متر مكعب، وسعرها يكون تناسبيا بحيث تسعيرة مخصصة للأسرة ليست هي نفس تسعير مخصصة للاستهلاك القطاع الصناعي.[3]

ويقدر سعر الوقود في محطة التوزيع للبنزين الممتاز45.97دج/ل،للبنزين العادي43.71دج/ل ديزيل 29.01دج/ل وللبنزين بدون رصاص45.62دج/للوقود. و غاز البترول المميع ب9 دج /متر

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره ص 132

[2] Ministere de finances, Note de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2015, p 21

[3] مرسوم التنفيذي رقم 05-128 المؤرخ في 24 أفريل 2005 ومرسوم تنفيذي رقم 10-21

مكعب،[1] حيث عين ثمن قارورة الغاز البوتان بحجم 13 كغ يقدم إلى المستهلك بسعر 200 دج أما قارورة 35 كغ موضب فتباع ب 400دج.[2].

من الجدول السابق ان قيمة الدعم الضمني لمواد الطاقوية بلغت في الفترة (2012-2015) قيمة 6689 مليار دج بمعدل سنوي قدره 1672 مليار دج وهو ما يقارب مخصصات التحويلات الاجتماعية لسنوات 2013 و2014 و2016 وهذا راجع الى استهلاك الواسع للطاقة للمستهلكين والمنتجين وأن هذه السياسة شاملة يستفيد منها كل أطياف مجتمع وخاصت الفئات الغنية والتي لديها قدرات الاستهلاك كبيرة كقارنة بالفئات الفقيرة وهو ما يدفع الى استهلاك المفرط والتبذير وكذلك مساهمة في انتشار ظاهرة التهريب.

ولكن توفير الدولة الغاز بأسعار اقل ب 20 مرة من معدل المتوسط للدول الأخرى وأسعار الكهرباء باقل ب20 مرة عن الدول أخرى[3] ساهم كثير في استقرار الأسعار هذه المواد وبالتالي استقرار مؤشر أسعار الاستهلاك وزيادة القدرة الشرائية.

المطلب الثاني: مجهودات سياسة الدعم الحكومي في زيادة قدرة الشرائية للأفراد بطريقة غير مباشرة في الفترة 2010-2020

تعمل سياسة الدعم الحكومي على زيادة القدرة الشرائية بطريقة غير مباشرة من خلال العمل على توفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم الصحة السكن بتكاليف أقل وهو ما يسمح بانخفاض انفاق الافراد في تلك الخدمات مما يؤدي الى زيادة القرات الشرائية بطريقة غير مباشرة والجدول الموالي يوضح تطور قيمة سياسة دعم هذه الخدمات في الفترة 2010-2020.

نلاحظ من الجدول الموالي ان الدولة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مواطنيها عملت على حصول كافة الافراد خدمات السكن والتعليم والصحة، ونظرا لأهمية هذه الخدمات لدى الافراد فهدفت سياسة دعم الى توفيرها بالشكل مجاني او بسعر رمزي او بالشكل تتناسب مع مداخيلهم ولذلك قدد

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 208

[2] مرسوم التنفيذي رقم07-60 المؤرخ في 11 فيفري 2007.

[3] حنصال أبو بكر، بن احمد سعدية، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، رقم 2018/07، ص 118

خصصت لهم مبالغ كبيرة من تحويلات الاجتماعية حيث قدرت نسبتها ما بين 40% و 58% في الفترة 2010-2020.

جدول رقم (04) : تطور قيمة سياسات الدعم الحكومي التي تساهم بطريقة مباشرة في زيادة القدرة الشرائية في الفترة 2010-2020 الوحدة: مليار دج

السنوات	سياسة دعم السكن	سياسة دعم التعليم	سياسة دعم الصحي	نسبة الدعم المباشر الصريح للقدرة الشرائية من مجموع التحويلات الاجتماعية
2010	324,52	87,60	199,28	49,34%
2011	754,15	89,23	367,82	58,65%
2012	461,71	90,19	364,85	49,06%
2013	250,63	100,31	263,71	39,04%
2014	255,19	103,01	320,48	42,18%
2015	403,28	109,48	325,20	45,78%
2016	471,29	114,43	321,34	49,25%
2017	304,93	116,72	330,19	46,27%
2018	396,07	111,84	330,21	47,52%
2019	396,98	121,46	336,87	46,98%
2020	384,33	130,81	354,68	47,08%

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على

1. دندن فتحي حسن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة الجامعية 2022-2023، ص 136

1. دعم السكن:

تعمل سياسة دعم السكن على توفير وحصول الافراد على سكنات بالشكل تتناسب مع مداخيلهم وهي مخصصة للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات متوسطة الدخل وفق اليات السكن المختلفة:

1.1 آليات الدعم في السكن العمومي الإيجاري:

وتكون مخصصة للفئات الفقيرة والهشة وتقوم الدولة بدعم تلك الفئات من اجل اقتناء نهائي للمسكن للفئات الهشة وبايجار رمزي وفق اليات التالية:[1]

1 دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 119

- ✓ إعانة مالية من الدولة خاصة بالسكن وفق للمرسوم التنفيذي رقم 07-10 المؤرخ في 11 جانفي 2007.
- ✓ تطبيق نسبة تخفيض تقدر بـ 10% من ثمن التنازل في حالة الدفع الفوري.
- ✓ تعويض مبلغ الضمان في حالة الدفع بصيغة الدفع الفوري.
- ✓ تخفيض في مبلغ التنازل قدره 7 % :عندما تكون المدة المتفق عليها أقل من ثلاث (03) سنوات أو تساويها. و 5 %عندما تكون المدة المتفق عليها تزيد عن ثلاث (03) سنوات أو تقل عن خمس (05) سنوات أو تساويها.
- ✓ تطبيق نسبة فائدة تحدد بـ 1% في السنة للمبلغ المتبقي.
- ✓ المترشح المجاهد أو ذوي الحقوق في الحالتين يستفيد من تخفيض قدره 40 % من ثمن التنازل
- ✓ تخفيض سعر التنازل المرجعي للمتر المربع من 14000 دج إلى 12000 دج قصد تحفيز المستأجرين المعنيين من أجل اقتناء سكناتهم. بموجب المقرر المؤرخ في 14 ماي 2013

2.1 السكن الريفي:

ويخص الفئات أصحاب الدخل المتوسط والضعيف ويشمل مدخول الزوجين يقل او يساوي ستة مرات الدخل الأدنى الوطني المضمون (SNMG). ويقدم الدعم من طرف الصندوق الوطني للسكن ويكون: [1]

- ✓ دعم مباشر من خلال الصندوق الوطني للسكن (CNL) وتكون إعانة بمبلغ 1.000.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب العشرة وغرداية)، و700.000 دج بالنسبة لباقي الولايات.

او الدعم الغير مباشر حيث يمكن للمستفيد الحصول كذلك على قرض بنكي بنسبة فائدة مدعومة من قبل الخزينة العمومية ب 1 ٪.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 والقرار المؤرخ في 19 جوان 2013

3.1 السكن الترقوي المدعم: (السكن الاجتماعي التساهمي سابقا):

هذا النوع من الدعم يخص الفئات أصحاب الدخل ما بين مبلغ يفوق أربعة وعشرون الف دينار والذي يساوي ستة مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون . ويخص الفئات لذوي الدخل المتوسط ويتم الاستفادة منه بواسطة الاعانة المباشرة التي تقدمها الدولة:[1]

- ✓ دعم مباشر من خلال الصندوق الوطني للسكن (CNL) وتكون إعانة بمبلغ 700.000 عندما يكون الدخل أقل من أو يساوي أربعة (04) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون وعندما يكون الدخل اعلى فانهم يتحصلون على اعانة قدرها 400.000دج
- ✓ او الدعم الغير مباشر حيث يمكن للمستفيد الحصول كذلك على قرض بنكي بنسبة فائدة مدعومة من قبل الخزينة العمومية ب 1 ٪

4.1 البيع بالإيجار:

وتوجه صيغة البيع بالإيجار للمكتتبين الذين لا يملكون مسكن أو قطعة أرض صالحة للبناء والذين ينحصر دخلهم الشهري ما بين (24.000 دج) وستة (06) مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون وتكون الإعانة في هذه الصيغة مباشرة من الدولة تقدر بـ 700.000 دينار جزائري لكل مستفيد من هذه الصيغة.[2]

وبعد تطرقنا لمجهودات سياسة دعم السكن في توفير السكن للأفراد بالشكل تتناسب مع مداخيلهم نلاحظ من الجدول السابق ان سياسة الدعم الحكومي قد استحوذ قطاع السكن على حصة الاسد من قطاع التعليم والصحة بل حتى من سياسات الدعم الاخرى وتكمن اهمية هذه المخصصات الى أهمية السكن لذا الافراد بحيث تعتبر وسيلة المبيت وضرورية لهم، بلغت نسبة دعم السكن 22% من مجموع التحويلات الاجتماعية في الفترة 2010-2020 أي خصصت قيمة 4403 مليار دج لتقليل تكاليف اقتناء السكن للأفراد وقد تحصلت اكثر من مليونين و610 الف عائلة على سكن من بينها تحصلت الفئة

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 121

[2] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 121

الهشة والريفية على حصة الاسد بنسبة تقارب 80%.[1] وهذا يدل ان سياسة دعم السكن ساعدت كثيرا الفئات الهشة من خلال تقليل من تكاليف اقتناء السكن وبالتالي رفعت بطريقة غير مباشرة القدرة الشرائية لهم.

2. دعم التعليم:

تشمل سياسة دعم التعليم قطاع التربية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

1.2 الدعم في قطاع التربية:

يتكون الدعم في قطاع التربية لعدة أشكال ليشمل كل من:[2]

1.1.2الاستفادة من المنح المدرسية: وتقدر قيمة المنحة المدرسية لكل طفل ب 3000 دج بالنسبة لأولياء التلاميذ ذات الريع الضعيف والمعوزين، والذي يساوي او يقل دخلهم الصافي عن ضعفين ونصف الأجر الوطني الأدنى المضمون.

2.1.2الاستفادة من الكتب المدرسية: وهي الفئات التي تستفيد من المنح المدرسية وأيضا تلاميذ قسم التحضري والسنة الأولى الابتدائي ،وكذلك أبناء عمال القطاع التربية، وقد بلغ عدد الكتب المطبوعة 59 مليون كتاب في نهاية سنة 2018

3.1.2 الاستفادة من الاطعام المدرسي: وتخص الفئة المعوزين والمعوقين واليتامى والقاطنين بعيدا عن المؤسسة و إلى كل التلاميذ حين تتواجد أماكن الإطعام. والغاية منه هو مكافحة ظاهرة نقص التغذية عند تلاميذ من اجل رفع من نسب التمدرس و تحسين في مردوديتهم دراسية،.

2.2 وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

اما بالنسبة للدعم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:[3]

1.2.2 الاستفادة من المنحة الجامعية: وتخص كل الشعب، ونسبة الانتفاع منها متعلقة بمداخيل الأولياء. حيث استفاد926.311 طالب من هذه المنحة في سنة 2021 ومن مقاييس الاستفادة من هذه

[1] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، تقييم سياسة الدعم الحكومي في الفترة (2000-2020) : مقاربة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 87
[2] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123

[3] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124

المنحة يجب أن تكون محررا في إحدى شعب التعليم العالي. ويستفيد كل طالب من المنحة الجامعية ابتداءً من سنة حصوله على شهادة البكالوريا الى حين انتهاءه من دراسة في الجامعة. ويتم تحريم المنحة في حالة رسوب للمرة الثانية، ولا تمدد لمستفيديها إلا بعد الانتقال إلى السنة الموالية. والاستفادة من المنحة تخضع للمداخيل السنوية للأولياء.

2.2.2 الاستفادة من الإيواء: ويقصد بها الاستفادة الطلاب من المبيت والايواء في الاقامات الجامعية بشرط ان تكون اقامتهم على بعد 50 كلم بالنسبة للذكور و30 كلم بالنسبة للإناث من الأماكن البيداغوجية .اذ وصل عدد الطلاب نسبة 490.769 طالب من إيواء في الاقامات الجامعية سنة 2020-2021

3.2.2 الاستفادة من النقل الجامعي: من المهام التي يتولى لها الديوان هو ضمان نقل الطلبة إلى المرافق البيداغوجية انطلاقا من الإقامات الجامعية والمسماة بالنقل الحضري، اما النقل الشبه الحضري المخصص للطلبة الذين تستوفي فيهم شروط الاستفادة من الإيواء، ونظرا لعجز هياكل الاستقبال في الإقامات تم الالتجاء إلى هذا التدبير لضمان تنقلهم من موقع مسكنهم إلى المجمعات البيداغوجية. التي تكون تحت مسؤولية مديريات الخدمات الجامعية عن طريق مخططات النقل التي تعد مع المصالح المختصة ، وتضمن شبكات النقل والشركة الوطنية للسكك الحديدية هذه الخدمة بناءا على عقود متفق عليها مع الديوان وفق ما ينصه قانون الصفقات العمومية. وتمكن923.480 طالب من هذه الخدمة في سنة الجامعية 2020-2021.

4.2.2 استفادة من الإطعام الجامعي: يسهر الديوان على تقديم خدمات الإطعام لمصلحة الطلبة المقيمين والخارجيين عبر شبكة من وحدات الإطعام من خلال المطاعم الجامعية المنتشرة في المرافق البيداغوجية "مطاعم مركزية" والإقامات . اذ لكل طالب داخلي وخارجي الاستفادة من وجبة بالمطعم الجامعي مقابل تذكرة الإطعام، شرط استظهار بطاقة الطالب أو بطاقة الإقامة الجامعية حيث وصل عدد الوجبات في يوم الواحد 1.155.900 وجبة متوزع على448 مطاعم مدمجة و108 مطاعم مركزية.

من الجدول السابق نلاحظ ان قيمة مخصصات دعم التعليم شهدت تزايد في الفترة 2010-2020 وبلغت قيمتها 1175 مليار دج، وهذا نظرا لتزايد عدد المتمدرسين والطلبة حيث تزايد عددهم في الفترة 2010-

2019 بما يقارب مليون ونصف تلميذ ونصف مليون طالب[1] حيث استفادة 72% و 86% و96% و30% من العدد الاجمالي للطلاب من منحة الجامعية وخدمات الاطعام الجامعي والنقل الجامعي والايواء الجامعي على الترتيب. واستفادة حوالي 80% من تلاميذ الابتدائي على الاطعام المدرسي.[2] وبالتالي استفادة اغلبية الطلاب من دعم التعليم مما ادى الى تقليل تكاليف ظروف التعليم الى جانب مجانية التعليم وانخفاض نفقات اولياء التلاميذ لخدمات تعليم ابنائهم وبالتالي زيادة في قدرة الشرائية لهم.

3. دعم الصحي:

والهدف من هذا النوع من الدعم هو توفير الرعاية الصحية للمواطنين من خلال توفير التغطية الصحية المناسبة والعلاج المجاني لتحسن الوضعية الصحية للأفراد. وتشكل قيمة الدعم المخصص لقطاع الصحي أهمية كبيرة حيث بلغت نسبتها من ميزانية التسيير لوزارة الصحة وإصلاح المستشفيات في الفترة 2017–2018 بين 83% و85% و مثلت اكثر من 95.5 % في سنة 2019 وقد خصصت هذه الاعانات لتسيير وشراء الادوية لمختلف المؤسسات الصحية وتكفل بالأشخاص المعوزين غير مؤمنين اجتماعيا.[3]

ومن الجدول السابق نلاحظ ان قيمة الدعم المخصص لقطاع الصحة شهدت ارتفاع مستمر في الفترة 2014–2020 حيث ارتفعت من قيمة 320 مليار دج الى 354 مليار دج، وبلغت قيمتها في الفترة 2010–2020 ما يقارب 3514 مليار دج بمتوسط سنوي قدره 315 مليار دج وتعتبر هذه قيمة معتبر جدا واكثر من ضعف قيمة مخصصة لدعم قطاع التعليم، وقد خصصت هذا الدعم لتوفير الرعاية الصحية والعلاج الطبي وتدخلات جراحية للأفراد غالبا ما تكون بالمجان حيث ان هذا الدعم يشمل شراء معدات والادوية التي تدخل في مراحل العلاج الافراد في مؤسسات الاستشفائية ونظرا لارتفاع قيمتها وحجمها في ميزانية التسيير لوزارة الصحة فان هذا يدل على ان سياسة دعم الصحي تلعب دور مهم في تقليل من تكاليف الرعاية الصحية للأفراد وتعمل على انخفاض انفاقهم للمحافظة على قدراتهم الصحية.

[1] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، تقييم سياسة الدعم الحكومي في الفترة (2000-2020) : مقاربة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 81

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019**، ص61

[3] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019**، ص61

المبحث الثالث: انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على القدرة الشرائية بالجزائر في الفترة 2010-2020

يوجد عدة مؤشرات تبين تزايد او تراجع القدرة الشرائية للأفراد في الجزائر ومن أبرزها مؤشر اسعار الاستهلاك والذي يقيس حجم استقرار الاسعار وتأثيرها على الدخول الحقيقية للأفراد ومؤشر استهلاك الفرد الحقيقي السنوي حيث كلما ارتفع هذا المؤشر يدل على ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد، ومؤشر نسية نقص التغذية وهو مؤشر يقيس نسبة الاشخاص الذين يعانون من ظاهرة نقص التغذية، وهو ما يوضح ان هناك تحسن في القدرة الشرائية للفئات الفقيرة في حالة انخفاض نسبته.

المطلب الأول دور سياسة دعم الحكومي في استقرار الأسعار في الفترة 2011-2020

قام الباحث دندن فتحي حسن بدراسة أثر سياسة دعم الاسعار للسلع الاساسية (الحبوب، الزيت، الحليب، السكر) على مؤشر اسعار الاستهلاك حيث قام بمحاكاة اسعار السلع الاساسية المدعمة في الاسواق المحلية بأسعار في السوق الخارجية وهذا نظرا لان اغلب هذه السلع تستورد من الاسواق الخارجية وقام بحساب مؤشر اسعار الاستهلاك بدون دعم الاسعار وبدعم الاسعار والفجوة بينهما وكانت النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم(05) : أثر سياسة دعم الاسعار على مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة 2011-2020

السنوات	قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك عند رفع الدعم	قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك	مجموع تأثير الفجوة للسلع المدعمة على مؤشر أسعار الاستهلاك
2011	168,2	142,39	25,81
2012	178,92	155,05	23,87
2013	183,14	160,1	23,04
2014	183,21	164,77	18,44
2015	189,23	172,65	16,58
2016	202,35	183,7	18,65
2017	216,32	193,97	22,35
2018	227,15	202,25	24,9
2019	229,82	206,2	23,62
2020	242,11	211,18	30,93

المصدر: دندن فتحي حسن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة الجامعية 2022-2023، ص 173

ومن الجدول السابق نلاحظ ان سياسة دعم اسعار السلع الاساسية في الفترة 2011-2020 ادت الى استقرار الأسعار والزيادة في دخول الحقيقية بنسبة تراوحت بين 16.58% و30.93%.

المطلب الثاني: دور سياسة دعم الحكومي في زيادة الاستهلاك في الفترة 2010-2020

لقد تطرقنا في المبحث الثاني ان السياسة الدعم الحكومي تعمل على زيادة في الدخول الحقيقية من خلال استقرار الاسعار وتقليل من تكاليف خدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن والتي تثقل كاهل الافراد بالإضافة الى زيادة في الدخول النقدية عن طريق تحويلات نقدية مباشرة مثل دعم فئة المتقاعدين واصحاب الدخل الضعيف والمعوقين وغيرهم. وبالتالي تهدف سياسة الدعم الحكومي الى زيادة في القدرة الشرائية للفئات الفقيرة وذات ميل الحدي للاستهلاك كبير وبالتالي تهدف الى زيادة استهلاك للفرد ولا يجب ان تكون هذه الزيادة نقدية فقط بل حقيقية كما هو موجود في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور الاستهلاك النهائي النقدي والحقيقي للأسر واستهلاك النهائي الحقيقي للفرد في الفترة 2010-2020 الوحدة: مليون دج

السنوات	الاستهلاك النهائي النقدي للأسر	مؤشر أسعار الاستهلاك	الاستهلاك النهائي الحقيقي للأسر	الاستهلاك النهائي الحقيقي للفرد الواحد (دج)
2010	4 043 142,10	136,23	2 967 879,40	82 491,51
2011	4 470 710,10	142,39	3 139 764,10	85 512,54
2012	5 123 908,50	155,05	3 304 681,39	88 136,59
2013	5 674 376,50	160,10	3 544 270,14	92 546,94
2014	6 162 718,60	164,77	3 740 194,57	95 622,91
2015	6 745 300,20	172,65	3 906 921,63	97 763,47
2016	7 330 482,00	183,70	3 990 463,80	97 719,26
2017	7 913 253,80	193,97	4 079 627,67	97 783,55
2018	8 438 416,70	202,25	4 172 270,31	97 991,22
2019	8 748 021,60	206,20	4 242 493,50	97 699,28
2020	8 688 577,80	211,18	4 114 299,55	92 991,13

المصدر: من اعداد الطالبة وباستعانة ب

1. ONS, Publication des Comptes Economiques,2010-2020

نلاحظ من الجدول السابق ان الاستهلاك النهائي النقدي للأسر ارتفع من 4043 الف مليار دج الى 8688 الف مليار دج في الفترة 2000-2020 اي بنسبة 114% وارتفع الاستهلاك الحقيقي للأسر من 2967 الف مليار دج الى 4114 الف مليار دج في نفس الفترة بنسبة 38.63% وارتفع استهلاك الحقيقي للفرد من 82 الف دج الى 92 الف دج للسنة واحدة في نفس الفترة اي بنسبة 12.73% وبالتالي سياسة الدعم الحكومي استطاعت ان ترفع من القدرة الاستهلاكية للأفراد وتزيد من استهلاك الحقيقي بنسبة اكثر من 18% في السنوات 2015 و2016 و2017 و2018 و2019 وتراجعت النسبة الى 12% في سنة 2020 نظرا لانتهاج سياسة التقشف وتراجع مداخيل الدولة وتزايد حدة العجز في موازنة العامة وتزايد من حدة التضخم نتيجة انتهاج سياسة التمويل الغير التقليدي في سنوات 2017 و2018.

المطلب الثالث: دور سياسة الدعم الحكومي في انخفاض ظاهرة نقص التغذية في الفترة 2010-2020

تعاني فئات الفقيرة من ظاهرة نقص التغذية بحيث لا تستطيع توفير الحد الادنى من الغذاء لها ولأفراد اسرتها ولذا عملت سياسة دعم الحكومي من خلال دعم العيني والنقدي ودعم الضمني من زيادة قدراة الشرائية لهذه الفئة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة على غرار الفقر وتحسن هذا المؤشر يؤكد على تحسن قدرة الشرائية للأفراد عامة وللأفراد الفقراء خاصة والجدول الموالي يوضح تطور نسبة انتشار ظاهرة نقص التغذية من بين إجمالي عدد السكان في الجزائر في الفترة 2010-2020

نلاحظ من الجدول الموالي ان هناك تراجع في انتشار ظاهرة نقص التغذية من 4.3% الى اقل من 2.5% من اجمالي عدد السكان في الفترة 2010- 2020 اي اكثر من 1.8% من اجمالي السكان قد تم اخراجهم من مستنقع نقص التغذية، وهذا تحسن يؤكد على تحسن في مستوى المعيشي والامن الغذائي للفئات الفقيرة والذي لا يحدث الى بتحسن القدرة الشرائية ولكن نلاحظ تراجع في نسبة انتشار نقص التغذية في خمس سنوات الاولى من الفترة 2010-2020 افضل من خمس سنوات الثانية حيث كانت تحسن الفترة الاولى من 4.3% الى 2.8% اي ما نسبته 1.5% من اجمالي السكان قد خرج من مستنقع نقص التغذية اما الفترة الخماسية الثانية فتحسن كان طفيف بحيث تراجع النسبة من 2.8% الى اقل

بقليل من 2.5% اي ما نسبته 0.3% قد خرج من مستنقع نقص التغذية وهو ما يدعون الى تساؤل حول كفاءة سياسة الدعم الحكومي في استهداف الفئات الفقيرة.

الجدول رقم (07): تطور نسبة انتشار ظاهرة نقص التغذية في الجزائر في الفترة 2010-2020

السنوات	نسبة انتشار ظاهرة نقص التغذية (%)
2010	4,3
2011	3.8
2012	3,2
2013	3,0
2014	2,9
2015	2,8
2016	2,8
2017	2,7
2018	أقل من 2.5
2019	أقل من 2.5
2020	أقل من 2.5

Source : base des donne , banque mondiale, 2010-2020

خلاصة الفصل:

بعد تطرقنا الى انواع سياسة الدعم الحكومي بالجزائر وتطورها في الفترة 2010-2020 وجهودها في زيادة القدرة الشرائية للأفراد وانعكاساتها على تحقيق استقرار في الاسعار وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد وزيادة في استهلاك الحقيقي للفرد ونسبة انتشار نقص التغذية وكانت نتائج كالاتي:

ان الدولة الجزائرية قد اولت اهتمام كبير لسياسة الدعم الحكومي عموما ودعم الافراد خاصة حيث عملت على تحسين القدرة الشرائية بطريقة مباشرة من خلال دعم اسعار السلع الاساسية والطاقوية وتقديم منح نقدية مباشرة للفئة المعوزة وهو ما مكنها من تحقيق استقرار في مؤشر اسعار الاستهلاك وزيادة في الاستهلاك الفردي الحقيقي السنوي والتقليل من انتشار ظاهرة نقص التغذية في الفترة 2010-2020.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

قامت الحكومة الجزائرية بعدت تدخلات في الاقتصاد الجزائري عبر سياسة الدعم الحكومي وذلك بخفض أسعار السلع الضرورية. او حصول الفئات الفقيرة على مداخيل نقدية مباشرة. من أجل تلبية وتوفير الحاجيات الضرورية للأفراد بصورة توافق مع مدخولهم المحدود، وذلك نظرا لتراجع وانخفاض القدرة الشرائية ومستوى المعيشي للأفراد خصوصا في مرحلة الإصلاح الاقتصادي. وارتفاع قيمة التضخم في الاقتصاد الجزائري واتكالها على الريع البترولي بشكل كبير.

لا حضنا من خلال دراستنا لسياسة الدعم الحكومي انها من اهم الآليات والأدوات التي تستعملها الدولة لتأدية مسؤوليتها الاجتماعية امام الأفراد، وتحسين مستوى المعيشي للأفراد ومحاربة ظاهرة الفقر ونقص التغذية من خلال رفع القدرة الشرائية للأفراد ، والجزائر من بين الدول الأخرى التي رجحت لهذه السياسة بنسبة مرتفعة من موازنتها العامة، حيث بلغت نسبة التحويلات الاجتماعية وحدها من الناتج الإجمالي ما بين 8 % و14% في الفترة 2010-2020 اما الدعم الضمني فقدر نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 12% و 18% في الفترة 2012-2015.

وبعد استكمال دراستنا والتي كانت إشكاليتها تتمثل في ماهي انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على القدرة الشرائية للأفراد بالجزائر في الفترة 2010-2020؟ وللتأكد من صحة او عدم صحة الفرضيات في مقدمة البحث والتي تعتبر استنتاجات لأهم محاور واهداف البحث، فقد ارتأينا ان نتطرق في دراستنا التطبيقية الى جانبيين

الجانب الأول يتطرق الى مجهودات سياسة الدعم الحكومي في زيادة القدرة الشرائية للأفراد وكانت النتائج ان الدولة الجزائرية قد اولت اهتمام كبير لسياسة الدعم الحكومي عموما ودعم الافراد خاصة وقد خصصت عدة اشكال من سياسة الدعم الحكومي لتحسين القدرة الشرائية بطريقة مباشرة من خلال دعم اسعار السلع الاساسية والطاقوية وتحويلات نقدية مباشرة للفئات المحتاجة ومحدودة الدخل كالمتقاعدين والمعوقين واصحاب الدخل الضعيف ومنح العائلية وغيرها، وبطريقة غير مباشرة عبر تخفيف من تكاليف اجتماعية اخرى وكثير من الاحيان تقدم مجانا مثل توفير خدمات التعليم والصحة وتوفير السكنات بأسعار اقل بالشكل تتناسب مداخيلهم من اجل انخفاض انفاق الافراد لهذه الخدمات ومن ثم ارتفاع القدرة الشرائية.

اما الجانب الثاني كان حول انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على زيادة في القدرة الشرائية للأفراد في الفترة 2010- 2020 من خلال دراسة بعض المؤشرات التي تعكس مستوى المعيشي للأفراد والقدرة الشرائية لهم، حيث تمكنت سياسة دعم الاسعار من تحقيق استقرار في الاسعار وزيادة في دخول الحقيقية للأفراد بنسبة تراوحت بين 16.58% و30.93% واستطاعت سياسة الدعم من مساهمة في زيادة في الاستهلاك النهائي النقدي للأسر بنسبة 114% وارتفاع الاستهلاك الحقيقي للأسر بنسبة 38.63% وتحسن في استهلاك الحقيقي للفرد بنسبة 12.73% وهو كما انعكست سياسة الدعم الحكومي ايجابا في تراجع انتشار ظاهرة نقص التغذية للأفراد بحيث تم مساعدة اكثر من 1.8% من اجمالي عدد السكان من خروج من مستنقع نقص التغذية وتحسن هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يؤكد على هناك تحسن في مستوى المعيشي وزيادة في القدرة الشرائية للأفراد

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

مما سبق فإننا نقبل فرضية الاولى ان سياسة الدعم الحكومي بالجزائر تعمل على زيادة القدرة الشرائية للأفراد بالجزائر من خلال تحقيق استقرار الأسعار المواد الأساسية والطاقوية ومنح تحويلات نقدية مباشرة للأفراد والتقليل من تكاليف وإنفاق الأفراد للخدمات الاجتماعية كالسكن والتعليم والصحة خلال الفترة 2010-2020.

الفرضية الثانية:

ونقبل الفرضية الثانية والتي كانت سياسة دعم الحكومي بالجزائر استطاعت تحقيق استقرار في مؤشر أسعار استهلاك من ثم زيادة في دخول الحقيقية، وزيادة في استهلاك الحقيقي الفردي السنوي، وتراجع نسبة انتشار نقص التغذية خلال الفترة 2010-2020.

افاق الدراسة:

في الأخير ان قيامنا بدراسة انعكاسات سياسات الدعم في زيادة القدرة الشرائية للأفراد بالجزائر خلال الفترة 2010-2020 تتطلب ان تكون ملمة بكل زويا موضوع سياسة الدعم الحكومي وهي بحاجة الى دراسات أخرى تكون مكملة لها من اجل تقديم رؤية كاملة عن الموضوع ومن بين هذه الدراسة:

- ✓ كفاءة سياسات الدعم الحكومي في محاربة الفقر.
- ✓ انعكاسات الغاء سياسة دعم الاسعار على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

المراجع والمصادر

المؤلفات:

1- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، جامعت بيروت العربية، دار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

2- خديجة الاعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة، 2016.

3- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدار للكتاب العالمي عمان وعالم الكتب الحديث اربد الاردن، 2008.

4- طارق محمد صفوت، **إصلاح الدعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجريبيتي اندونيسيا وإيران)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.

5- احمد عرفة احمد يوسف، **الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه**، دار التعليم الجامعي، 2020.

6- محمد عبد العزيز المعرك، علي شفيق، **اصول وقواعد الموازنة العامة مع الإشارة الى تطبيقات من المملكة ودول اخرى**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، مملكة العربية السعودية، سنة 2003.

7- عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

المقالات:

1- دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي واجتماعي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 13، العدد1

2- دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04 العدد 01 جوان 2021،

3- ايمان الحياري، **مفهوم القدرة الشرائية**، مقال منشور بموقع موضوع، بتاريخ 24 أكتوبر 2021، رابط المقال: مفهوم_القدرة_الشرائية /https://mawdoo3.com

4- وليد أبو سلمان، مامعنى القدرة الشرائية، مقال منشور بموقع العربي الجديد، بتاريخ 26 جانفي 2015، رابط المقال: / مامعنى القدرة الشرائية/https://www.alaraby.co.uk

5- حنصال ابو بكر، بن احمد سعدية، **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/08،.

6- علاء على على الزغل، **فعالية استراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الإنسانية، جامعة حلوان، ع31، ج13، سنة 2011.

7- زينب توفيق السيد عليوة، **تقييم اثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 الى 2014**، مقال في المجلة بحوث اقتصادية عربية العددا 74-75 صيف2016.

8- سي محمد كمال، **تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر MECAS، عدد 02 رقم 02، ديسمبر 2019.

9- مها محمود أبو زيد، **نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 56، العدد 3، 2019.

10- حمود شافي العجمي، **الغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي رؤية شرعية**، مجلة كلية دار العلوم، المجلد 37، العدد 131، 2020.

11- علي سيد اسماعيل، **الآثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، مجلة الدراسات العربية، المجلد 33 العدد 2016/5.

12- دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **تقييم سياسة الدعم الحكومي في الفترة (2000-2020) : مقاربة اجتماعية**، Revue Algérienne d'Economie et gestion، المجلد رقم 16، العدد 2022/02.

13- محمود احمد محمود أمين، **سياسة الدعم الحكومي في مصر (مشاكل والحلول)**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد3، 2013.

14- دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020**، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 2022/01

15- عدي سالم علي الطائي، **واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانية تطويرها (محافظة نينوا نموذجا)**، مجلة بحوث مستقبلية، عدد24 /2008.

المداخلات:

1. دندن فتحي حسن، هني احمد، **اثار السلبية للدعم الحكومي واهم افكار لإصلاحه**، ملتقى الدولي حول استراتيجيات واليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية واقع وافاق وتجارب دولية، جامعة وهران 2 محمد بن احمد، يوم 23/22 جوان 2022،
2. سيف الملا، **معضلات الأزمة المصرية(أزمة دعم، أزمة أجور) بين اليأس والرجاء" أفاق ورؤى"**، المؤتمر السنوي السادس عشر اثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتج عن أحداث الربيع العربي، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، ديسمبر 2011
3. مريم بن دهينة واخرون، **تأثير حجم الدعم الاجتماعي من خلال الميزانية العامة في الجزائرخلال الفترة (2000-2018)**، ملتقى الوطني الافتراضي، الملتقى الوطني اثر استحداث نظم واليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 03 جوان 2021.
4. صولي سلمى، عنان عفاف، **سياسة الدعم الحكومي في الجزائر و أثرها على الإقتصاد الوطني**، ملتقى الوطني حول أثر استحداث نظم وآليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

الاطروحات:

1- دندن فتحي حسن، **سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2022-2023،.

2- حسين صيام، **سياسة دعم الأسعار دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع التركيز خاص على التجربة المصرية**، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 1983.

3- رضوى عبد الواحد عبد الحليم سويف، **نموذج احصائي للتنبؤ باحتياجات محدودي الدخل من الدعم السلعي في مصر**، اطروحة دكتوراه الفلسفة في الاحصاء التطبيقي، جامعة عين شمس، 2017.

4- لعيسوف سمير، **سياسة دعم الطاقة في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2020-2021.

5- حنصال ابوبكر، **سياسة دعم الأسعار: أسبابها، أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية–**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعو طاهري محمد بشار،2019/2020.

رسائل الماجيستير:

1. سعود محمد اللوزي، **لآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع الأساسية في الأردن**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، الجامعة الاردنية، سنة1996.

مذكرة ماستر:

1. **حاكم اكرام، ما مدى تاثير سعر الصرف الموازي على القدرة الشرائية بالجزائر خلال الفترة 1990–2019، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، السنة الجامعية 2020–2021،**

التقارير:

1. مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**
2. مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017**
3. ممجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019**
4. مصالح الوزير الاول، **وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة امام البرلمان**، فبراير 2019.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

1. مرسوم التنفيدي رقم 05-128 المؤرخ في 24 أفريل 2005 ومرسوم تنفيذي رقم 10-21
2. مرسوم التنفيذي رقم07-60 المؤرخ في 11 فيفري 2007.
3. المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 والقرار المؤرخ في 19 جوان 2013
4. مرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فبراير سنة 2001، و المتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر و الموضب في الأكياس عند الإنتاج و في مختلف مراحل التوزيع).ج.ر 0 9المؤرخة في 17 فبابر(2016
5. المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة

المواقع الانترنت:

1. **موقع الإلكتروني لوزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية https://www.mhuv.gov.dz تم التصفح بتاريخ 2021/12/02**
2. **موقع وزارة الري الجزائرية، تم التصفح بتاريخ 2023/07/17، الرابط: https://www.mre.gov.dz**

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Dominique FINON, **Les subventions à l'énergie dans le monde** : **Leur ampleur**, leur efficacité et leur nécessaire recentrage, CIRED, octobre 2010, p 9

1- ministère de financ, **Note de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2015**.

2- world trade organization, **exploring the links between subsidies**, trade and the wto, world trade report 2006.

3- organisation for economic co-operation and development, op.cit